جامعـــة يحي فارس بالمدية
كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مقاربة التدفقات النقدية

دراسة حالة مؤسسة تسيير فندق الأوراسي خلال الفترة 2019-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبتين:

- **مناصري فاطيمة**
- **جدي أميرة**

تحت إشراف الأستاذ:

– أ.د. بوشنافة الصادق

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د. كحلة عبد الغاني	جامعة المدية	رئيسا
أ.د. بوشنافة الصادق	جامعة المدية	مشرفا،مقررا
أ.د. زواق كمال	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

جامعـــة يحي فارس بالمدية
كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مقاربة التدفقات النقدية

دراسة حالة مؤسسة تسيير فندق الأوراسي خلال الفترة 2019-2022

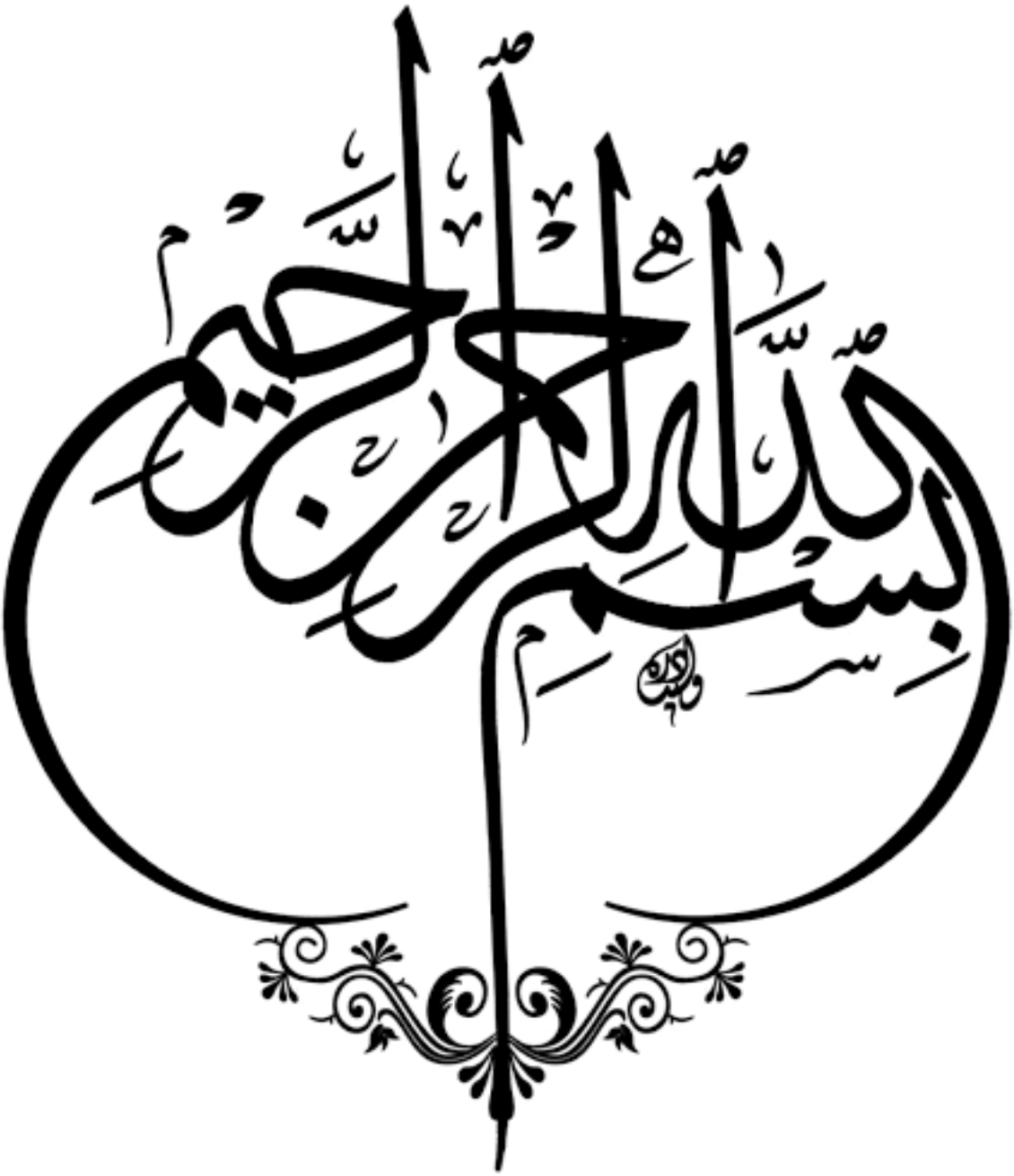
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبين:
- مناصري فاطيمة
- جدي أميرة

تحت إشراف الأستاذ:
- أ.د. بوشنافة الصادق

السنة الجامعية: 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" 19 سورة النمل

وقال عليه الصلاة والسلام:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل على هذا النحو

مع الاعتراف لأهل الفضل في هذا البحث واجب وأكيد فإننا

نكن بجزيل الشكر والامتنان وبكل احترام وتقدير فضل

الأستاذ المشرف الدكتور **"بوشنافة الصادق"**

الذي لم يبخل علينا بجهده ووقته وبنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل، كما

نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل وأخص بالذكر

الاستاذ **"كفايفي حسام"**

كما لا يفوتنا التنويه بفضل أساتذة جامعة يحي فارس

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى كل من كان لنا عونا في إثراء هذا العمل المتواضع

من قريب أو من بعيد.

الاهداء

" وأخر دعواهم ان الحمد لله ربي العالمين"

الحمد حبا وامتنانا وشكرا للذي وفقنا ومنحنا الصبر لإتمام هذا العمل

أهديه إلى:

من خصهما لله في سورة الاسراء وكذا لقمان...إلى من لا تنتهي بذكرهما الكلمات وتعجز عن

وصفهما العبارات أبي رحمه الله وأمي حفضها ورعها لله وأطال في عمرها

الي خيرة أيام وصفوتها، ضلعي الثابت وأمان أيامي "اختي وإخوتي"

إلى كل العائلة الكريمة وجميع الأهل والأقارب.

إلى زميلتي في العمل وأختي في الله أميرة.

إلى جميع الأساتذة وكل زميلاتي وصديقاتي.

إلى كل من حفظهم قلبي ونسيهم قلمي.



فاطيمة

الاهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(واخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

لم تكن رحلة قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها فبعد تعب

ومشقة في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي وأصبح عنائي اليوم للعين قوة ها أنا

اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي بكل فخر

فاللهما لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقتني على إتمام

هذا النجاح وتحقيق حلمي

اهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة أولا ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح،

وبكل حب اهدي ثمرة تخرجي إلى من دعمني بلا حدود إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم

والمعرفة إلى من جعل الله الجنة تحت اقدامها

الى الحضن الذي احتواني وأنا طفلة ولازال يحتويني، التي استمد القوة منها حين تمسح بيدها على

وجنتي، من حصد الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم لطالما عاهتها بهذا النجاح

وها أنا اتممت وعدي وّأهديه اليك يا **أمي العزيزة**

إلى كل من مرو بحياتنا مرور الكرام ولم يتركوا أثرا سيئا فينا

الى كل من أختصه الله بقلب سليم لا يحب الأذى للغير

والى كل صديق قد شارك مراحل من حياتي

وأخيرا من قال انا لها نالها وان ابت بها،

وما كنت لأفعل دون توفيق من الله،

فالحمد لله ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقتني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي



أميرة

المستخلص:

تهدف هذه الدارسة إلى إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باعتبار أن قائمة التدفقات النقدية تتيح معلومات إضافية لا يمكن حصول عليها من بقية القوائم المالية الأخرى، وقائمة التدفقات النقدية يتوجب تصنيفها إلى ثلاثة أنشطة رئيسية تشغيلية، استثمارية وتمويلية، ويتم إعداد هذه القائمة وفق طريقتين الطريقة المباشرة وغير المباشرة.

ويعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم الأدوات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وقد تم اشتقاق من قائمة التدفقات النقدية مؤشرات تفيد في عملية تقييم الأداء المالي.

وتحقيقا لأهداف هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على مؤسسة تسيير فندق الأوراسي من خلال استخدام تقاريرها السنوية من أجل تقييم أدائها.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، أنشطة تشغيلية، أنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية، الأداء المالي.

المستخلص باللغة الاجنبية

Abstract:

The purpose of this study is to highlight the role of the cash flow list in assessing the financial performance of economic institutions.

The cash flow list provides additional information that cannot be obtained from other balance sheets, and the list of cash flows should be classified into three major operational, investment and financing activities. This criterion provided that the list should be prepared in two direct and indirect ways. One of the oldest tools used to assess financial performance for enterprises is analysis using financial ratios.

And the cash flow list has been used as indicators to inform the financial performance assessment process.

In order to achieve the objectives of this study, we have highlighted **the institution Eurasi** by using its annual reports to evaluate its performance.

Keywords : Cash flow List, operational activities, investment activities and financing activities, financial performance

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	**3**
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	**3**
المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	**7**
المطلب الثالث: معايير ومقومات عملية تقييم الأداء المالي	**10**
المبحث الثاني: أدوات قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**15**
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	**15**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية	**27**
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام المردودية والقيمة المضافة	**32**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثاني: ماهية ودور قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	**43**

تمهيد	**44**
المبحث الأول: أساليب ومتطلبات نجاح تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**45**
المطلب الأول: أساليب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**45**
المطلب الثاني: آليات نجاح تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**46**
المطلب الثالث: معوقات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**47**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية	**49**
المطلب الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية	**49**
المطلب الثاني: خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية	**49**
المطلب الثالث: مراحل بناء قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها	**57**
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مقاربة التدفقات النقدية	**60**
المطلب الأول: نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة	**60**
المطلب الثاني: نسب تقييم سيولة المؤسسة	**62**
المطلب الثالث: نسب تقييم السياسة التمويلية للمؤسسة	**64**
خلاصة الفصل	**68**
الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في تقييم الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي	**69**
تمهيد	**70**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة تسيير فندق الأوراسي	**71**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة تسيير فندق الأوراسي	**71**
المطلب الثاني: العمالة والهيكل التنظيمي مؤسسة تسيير فندق الأوراسي	**75**
المبحث الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية مؤسسة تسيير فندق الأوراسي	**79**
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات التوازن المالي	**79**

المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة تغير العناصر المكونة له للفترة 2019-2022	**83**
المطلب الثالث: تحليل تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية المشتقة	**91**
خلاصة الفصل	**102**
خاتمة	**103**
قائمة المراجع	**107**
الملاحق	**115**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	نموذج لقائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	54
2-2	نموذج لقائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الغير مباشرة	56
3-1	رأس مال العامل FR للفترة الممتدة من 2019_ 2022	79
3-2	احتياج رأس المال العامل BFR للفترة الممتدة من 2019_ 2022	81
3-3	الخزينة TR للفترة الممتدة من 2019_ 2022	83
3-4	جدول تدفقات الخزينة للفترة 2019-2022	85
3-5	تحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفترة 2019-2022	86
3-6	تحليل اتجاه تغير التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة 2019-2022	88
3-7	تحليل اتجاه تغير التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة 2019-2022	89
3-8	تحليل اتجاه تغير الخزينة الاجمالية للفترة 2019-2022	91
3-9	حساب نسب السيولة المستخدمة في تقييم المؤسسة للفترة 2019-2022	92
3-10	حساب نسب الربحية المستخدمة في تقييم المؤسسة للفترة 2019-2022	96
3-11	حساب نسب السياسة المالية المستخدمة في تقييم المؤسسة للفترة 2019-2022	100

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أطراف موضع التقييم	6
2-1	خطوات تقييم الأداء المالي	8
3-1	العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي	10
4-1	مستويات التوازنات المالية	17
5-1	حالات رأس المال العامل	19
6-1	الحالات المرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته	26
7-1	أسباب انخفاض الخزينة	27
1-2	خصائص دقة تحديد الهدف لتقييم الأداء	47
1-3	الهيكل التنظيمي لإدارة مؤسسة تسيير فندق الأوراسي	75
2-3	التمثيل البياني يوضح رأس المال العامل FR للفترة الممتدة من 2019_ 2022	81
3-3	التمثيل البياني يوضح احتياج رأس المال العامل BFR للفترة الممتدة من 2019_ 2022	82
4-3	التمثيل البياني يوضح الخزينة TR للفترة الممتدة من 2019_ 2022	83
5-3	التمثيل البياني لتحليل اتجاه تغير التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفترة 2019-2022	86
6-3	التمثيل البياني لتحليل اتجاه تغير التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة 2019-2022	87
7-3	التمثيل البياني لتحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة 2019-2022	89

8-3	التمثيل البياني لتحليل اتجاه تغير الخزينة الاجمالية للفترة 2019-2022	90
9-3	التمثيل البياني لنسبة تغطية النقدية	92
10-3	التمثيل البياني لنسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	93
11-3	التمثيل البياني لنسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم الجارية	94
12-3	التمثيل البياني لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية	96
13-3	التمثيل البياني لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية	97
14-3	التمثيل البياني لنسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي	98
15-3	التمثيل البياني لنسبة التوزيعات النقدية	100
16-3	التمثيل البياني لمعدل المرونة المالية	101

فهرس الملاحق

رقم	عنوان	الصفحة
1	جدول تدفقات الخزينة من 01-01-2020 إلى 31-12-2020	118
2	جدول تدفقات الخزينة من 01-01-2021 إلى 31-12-2021	119
3	جدول تدفقات الخزينة من 01-01-2022 إلى 31-12-2022	120

مقدمة عامة

يعتبر تقييم المؤسسة أمر في غاية الأهمية حيث يوجد عدة أسباب تؤدي بالمؤسسة إلى عملية التقييم كنقل الملكية والهدف من هذه العملية هو معرفة قيمة المؤسسة.

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها وما الوسائل المستعملة في ذلك لابد من تقييم أدائها المالي، وبما أن المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف فان تقييم الأداء المالي له أهمية بالغة في المؤسسة لأنه يعتبر من الأهداف المسطرة لها.

ويتم حساب قيمة المؤسسة من خلال مقاربات مختلفة، إذ ترتكز هذه الطرق في مجملها على مكونات المؤسسة المادية والمعنوية وكذلك على التزاماتها، فنجد طرق منها ما يعتمد على مقاربة الذمة المالية، فهي أكثر تركيزا حول الماضي فيما يخص الموجودات التي في ذمة المؤسسة وحول التراكمات التي تخصها، إذن هي طريقة تتناسب أكثر مع المؤسسات التي يرتكز نشاطها على محفظة من الأصول المادية، فتعكس بذلك القيمة المالية للمؤسسة.

ولأن موجودات المؤسسة لا تقتصر على الأصول المادية فقط، فقد أدخل مفهوم فائض القيمة لتقييم الأصول المعنوية التي تعكس القيمة الإستراتيجية للمؤسسة، أما طريقة المضاعفات فتكمن في وضع المؤسسة في مجال للمقارنة مع مؤسسات مماثلة لها مدرجة أو قامت بعمليات مشاهبة.

كما توجد مقاربة التدفقات النقدية، بحيث تقييم الأصول المعنية بالقيمة الحالية للتدفقات المستقبلية، والتي تضم نوعين من الطرق منها ما ترتكز على مقاربة الربح، وطرق مرتكزة على مقاربة التدفق النقدي.

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة تحديد الطرق والمقاربات الممكن اعتمادها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة بطرح إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

كيف يمكن تقييم وتقدير قيمة مؤسسة ما وما هو حال مؤسسة تسيير فندق الأوراسي باستخدام مقاربة التدفقات للنقدية؟

الأسئلة الفرعية:

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الاتية:

- ❖ فيم تكمن أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- ❖ ما مفهوم ودور مقاربة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة الاقتصادية؟
- ❖ هل النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي؟

الفرضيات:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا اعتماد الفرضيات التالية:

- ❖ تعتبر عملية تقييم الاداء المالي عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.
- ❖ تعمل قائمة التدفقات النقدية على تقييم الأداء المالي من المنظور النقدي على عكس القوائم الأخرى القائمة على أساس الاستحقاق.
- ❖ النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا هذا الموضوع بناء على جملة من الاعتبارات:

- ❖ توافق الموضوع مع التخصص العلمي الذي درسناه.
- ❖ الميول والرغبة في معالجة موضوع تقييم الأداء المالي.
- ❖ حاجة المؤسسات الاقتصادية لتقييم الأداء المالي لتحقيق الأهداف المطلوبة.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى:

- ❖ محاولة الإحاطة بكل الجوانب النظرية المتعلقة بماهية تقييم أداء المؤسسات.
- ❖ التعرف على مقاربة التدفقات النقدية.

❖ محاولة إسقاط المعارف النظرية على المؤسسة محل الدراسة لتقييم ومعرفة واقع أدائها المالي.

أهمية الدراسة:

يمكن إيجاز أهمية البحث فيما يلي:

تتلخص أهمية الدراسة حول شرح محتوى قائمة التدفقات النقدية ومعرفة مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بإعداد هذه القائمة وهذه من خلال تطبيقها في مؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

وتتمثل في وضع المحددات التي تدور في إطار الدراسة من حيث البعد الزماني والمكاني:

❖ **الحدود المكانية: ترتبط** الدراسة بشكل عام حول لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي.

❖ **الحدود الزمنية:** تتعلق بدراسة تقارير المالية السنوية للمؤسسة محل الدراسة وكان ذلك في سنة 2019-2022.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية إثبات صحة الفرضيات اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي لعرض المعلومات، واعتمدنا في الدراسة الميدانية على المنهج التحليلي (منهج دراسة حالة) حيث اعتمادنا على تقارير المالية السنوية.

فيما يخص المراجع المستخدمة في الدراسة تم الاعتماد على الكتب والمذكرات المرتبطة بالموضوع والمقالات والملتقيات المنشورة على المواقع الإلكترونية، إلى جانب الاطلاع على القوائم المالية وتقارير لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، والمنشورة على المواقع الإلكترونية التالة:

- الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر :www. Sgbv. Dz ؛
- الموقع الإلكتروني للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) : www.cosob.org؛
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة فندق الأوراسي:www.el-aurassi.com/reserveroffre.php .

صعوبات الدراسة:

- ضيق الفترة الزمنية لإعداد الدراسة.
- صعوبة إيجاد مؤسسة للقيام بالدراسة المطلوبة الميدانية أي مشاكل إستقبال المتربصين.
- صعوبة التنقل إلى فندق الاوراسي لإجراء الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة:

* الدراسة الأولى من إعداد الطالب سالمي محمد الدينوري، تحت عنوان: **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة** ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجاري، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.

الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالمعايير المحاسبة الدولية التي اصبحت ضرورية لتطبيقها في الجزائر، علما أن طرح النظام المحاسبي الجديد والذي سيطبق بداية من 2010 والذي يتلائم مع المعايير الدولية، والهدف قائمة التدفقات النقدية هو تقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها للمنشاة وذلك باستعمال هذه القائمة والتي تبوب التدفقات النقدية من خلال الفترة إلى تدفقات من أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل أو الميزانية إنما هي مكملة لهما.
- ✓ قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الاداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغبه الإدارة وباستخدام طرق محاسبية مختلفة.
- ✓ الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم لدلالة على جودة معلومات الارباح، كما يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة المعلومات المحاسبية.

* الدراسة الثانية من إعداد: بن خليفة حمزة، تحت عنوان: **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة: مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMA–الوادي–2009–2010**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/2009.

تناولت هذه الدراسة موضوع دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الداء المالي للمؤسسات من خلال دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي –الوادي–، وهذا من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية التي هي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، وتهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) قائمة التدفقات النقدية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إن قائمة التدفقات النقدية لا تكون مفيدة بمعزل عن القوائم الأخرى.
- ✓ ان قائمه التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم فتي تقيم سيولة وربحية المؤسسة بالإضافة إلى السياسات المتبعة قصد اتخاذ قرارات مناسبة مستقبلا.
- ✓ إن قائمة التدفقات النقدية بدون القوائم المالية الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين.
- ✓ ان قائمة التدفقات النقدية ليست عارضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل.

وتطابقت دراستنا معه في جوانب كثيرة وتميز بحثنا في دراسة الحالة.

***الدراسة الثالثة:**

Mark.E, Hskins, Robert. HOLT**, A cash flow approach to the statement of changes in financial position,** Journal of accounting Education? Volume 4, Issue 2, autumn 1986.

ان القوائم المالية مبنية بطبيعتها على أساس التدفق النقدي وأن هناك ارتباطا مباشرا بين التدفق النقدي في الماضي والتدفق النقدي المتوقع في المستقبل للتماثل في طبيعة خصائصهما. كما يؤدي التدفق النقدي إلى بعض الفهم والاستنتاجات الخاطئة والمتضاربة ونتيجة عدم تضمن مفاهيم ودلالات تختلف أحيانا عن المضمون الحقيقي لها كما في حالة الربح الذي يختلف باختلاف المبادئ والأساليب المحاسبية المستخدمة، يضاف لهذا إن الاعتماد على التدفق النقدي كأساس للتنبؤ بحجم التوزيعات المتوقعة قد يؤدي إلى التغلب

على القصور في صافي الربح كأساس للتنبؤ لعطائه نتائج مضللة نتيجة عدم الدقة في مقابلة الإيرادات ،بالنفقات وفي توزيع النفقات على السنوات المختلفة لهذه فقد صممت قائمة التدفق النقدي لتتضمن المعلومات التي تفصح عن أنشطة التدفق النقدي والمفقودة في المحاسبة على أساس الاستحقاق والذي عجز عن احتوائه على المعلومات الملائمة لتحديد كمية وزمن وحجم عدم التأكد الخاص بالتدفق النقدي المتوقع في المستقبل، ويرجع ذلك إلى أنه لم يحدد بصفة أساسية الجزء الخاص بأنشطة التدفق النقدي في قائمة التغير في رأس المال العامل ولم يحدد ما المقصود بالنقدية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة كالاتي:

فصلين نظري وآخر تطبيقي، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتضمن مبحثين، المبحث الأول الذي يتضمن مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه أدوات قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

قسم الفصل الثاني والمتمثل في عموميات حول قائمة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة الاقتصادية والذي يتضمن بدوره ثالث مباحث متمثلة في المبحث الأول يتضمن أساليب ومتطلبات نجاح تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، اما المبحث الثاني مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية اما المبحث الثالث الذي تم فيه تقييم الأداء المالي المؤسسة باستخدام مقاربة التدفقات النقدية.

أما الفصل الثالث يتضمن دراسة حالة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الذي قسمناه أيضا الى مبحثين، المبحث الأول يتضمن تقديما لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي، والمبحث الثاني حيث قمت بإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي وفي الأخير خاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر الربح أحد أهم الأهداف التي ترجو المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة الأنواع لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق الإدارة السليمة، ولكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والتهديدات التي يمكن أن تواجهها لابد لها من تقييم أدائها باتخاذ القرارات واكتشاف الثغرات التي ستواجهها مستقبلا، مما أدى إلى استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي التي تعتمد على معلومات مالية محاسبية، والتي تستعمل في تحديد مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: أدوات قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يحتل موضوع تقييم الأداء المالي أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في المؤسسات إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وخطواته والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك معايير ومقومات عملية تقييم المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هو عملية حاسمة لتحليل وتقييم صحة أداء المؤسسة من الناحية المالية، يهدف هذا التقييم إلى فهم الأداء المالي الحالي للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها، ويساعد في اتخاذ قرارات إستراتيجية وتوجيه الجهود لتحقيق الأهداف المالية المطلوبة.

وقبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، لابد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

وفي هذا الفرع سوف نتطرق إلى تعريف الأداء المالي ثم إلى تعريف تقييم الأداء المالي.

أولا: تعريف الأداء المالي[1]:

تعددت أراء الباحثين بشأن تحديد المقصود بالأداء المالي؛ منهم من ربط بين الأداء المالي بالقدرة على تحقيق الأهداف المالية، أو بالعائدات المحققة، أو بالاستخدام الأمثل

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 60.

للموارد، أو مقارنة ما تم انجازه بما تم التخطيط له. وفيما يلي عرضا تفصيليا لما بينه الباحثون.

يرى "الخطيب" أن الأداء المالي يمثل قدرة المؤسسة على إنجاز أهدافها المالية وهو الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها المؤسسة ويعبر عن الأداء المالي للمؤسسة من خلال المؤشرات المالية مثل الربحية والسيولة وغيره.

اما" Codjia" فقد ربط الأداء المالي بالعائدات المالية للمؤسسة حيث ترد ضمن ملخص حسابي يعرض هذا العائدات بصورة تفصيلية، حيث يتم عرض حجم الإيرادات والمصروفات والربح أو الخسارة.

المقابل يؤكد" Laurence" على أن الأداء المالي هو بما تحققه المؤسسة من عائدات يلخصها سجل حسابي يستند إلى قياس السياسات والعمليات المرتبطة بالإطار المالي للمؤسسة ضمن فترة زمنية معينة، وبالمقارنة مع مؤسسات أخرى مشابهة.

و"العامري والركابي" أن الأداء المالي ذو عالقة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويتم الحكم عليه من خلال الدراسة المستفيضة للبيانات والقوائم المالية، بغرض الحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات، والتخطيط الاستراتيجي، والكشف عن أوجه القصور وانحرافات السياسة المالية المتبعة، وتصحيح هذا الانحرافات، الأمر الذي يترتب عليه حماية المؤسسة من مخاطر عدم الإيفاء بالتزاماتها وزيادة قدرة المؤسسة على الاستمرارية والمنافسة[1].

ومن هنا نستنتج أن الأداء المالي يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنيه التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثورة والاستقرار في مستوى الأداء

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص45.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

1. ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية[1].

2. في حين يرى بعض الكتاب بأنها عملية تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة موارد المؤسسة، أي أنه قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى أهمية تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[2].

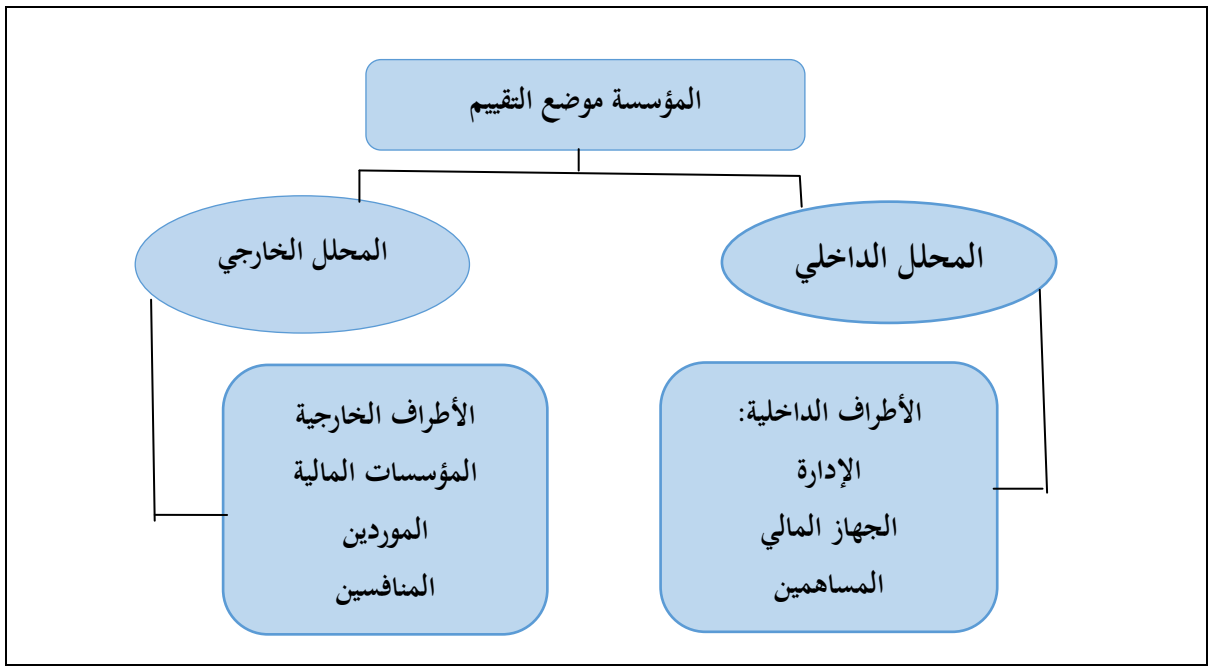
ومن خلال التعارف السابقة وبرأي الباحثتين نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو عملية قياس انجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات بأقل خسائر الممكنة.

والشكل التالي يوضح أطراف موضع التقييم:

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر،2004، ص 3.

[2] عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص 41.

الشكل رقم(1-1): أطراف موضع التقييم



المصدر: جمال الدين المرسي وآخرون، الإدارة **المالية** "**مدخل لاتخاذ القرار**، **الدار** الجامعية ،2006، ص 98.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي في المؤسسة أهمية جد بالغة ومن أهم النقاط التي توضح مدى أهميته كما يلي[1]:

أولا: المساعدة على اتخاذ القرارات المالية والاستراتيجية

ثانيا: توضيح أي القطاعات والأماكن في المؤسسة التي تحتاج إلى تحسين وتطوير

ثالثا: المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية

رابعا: يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءة

خامسا: تعظيم قيمة المؤسسة في السوق عن طريق التشخيص الإيجابي (نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي بغرض تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات.

[1] فتيحة حجاج، **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص04.

سادسا: المساعدة في فهم البيانات المالية.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

سنتطرق في هذا المطلب إلى خطوات تقييم الأداء المالي في الفرع الأول، والعوامل المؤثرة فيه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي

تقييم الاداء المالي هو عملية شاملة تستند إلى عدة خطوات لتحليل وتقييم صحة أداء المؤسسة المالي وهذه الخطوات تساعد في تحديد وفهم النقاط القوة والضعف واتخاذ القرارات المستندة إلى بيانات المالية، في هذا الفرع سوف نتطرق إلى خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية[1]:

أولا: الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

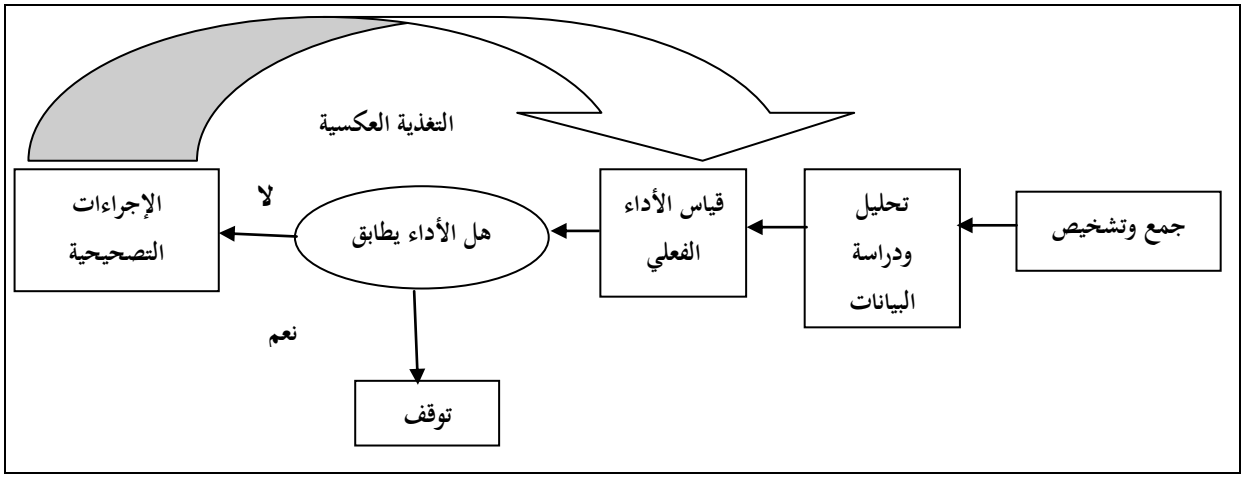
ثانيا: احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

ثالثا: دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وجوانب الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص28.

رابعا: وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات لكي يتم تعامل معها ومعالجتها.

الشكل رقم (1-2): خطوات تقييم الأداء المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بالمرجع: أحمد صالحي، **استخدام جدول التدفقات في التقييم المالي قصير الأجل -دراسة حالة مؤسسة برودياك 2012-2013، مذكرة** ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2014، ص 13.

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص، أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما فيما يلي[1]:

أولا: ترشيد التكاليف.

ثانيا: تخفيض معدلات مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.

ثالثا: تحديد مراحل تنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والاستراتيجيات.

[1] محمد أحمد محمد أبو قمر، **تقويم أداء بنك فلسطين باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص 23.

رابعا: تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تتشارك في التنفيذ.

خامسا: توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي كالتالي[1]:

أولا: الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، تم فيه تحديد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات.

يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة.

ثانيا: المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، يقصد به وضوح تنظيم إدراك العاملين بمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءتها من الناحيتين الإدارية والمالية بإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء ومدى تطبيق الإداريين لهذه المعايير

[1] العراف زاهية، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص ص 38-39.

ثالثا: التكنولوجيا

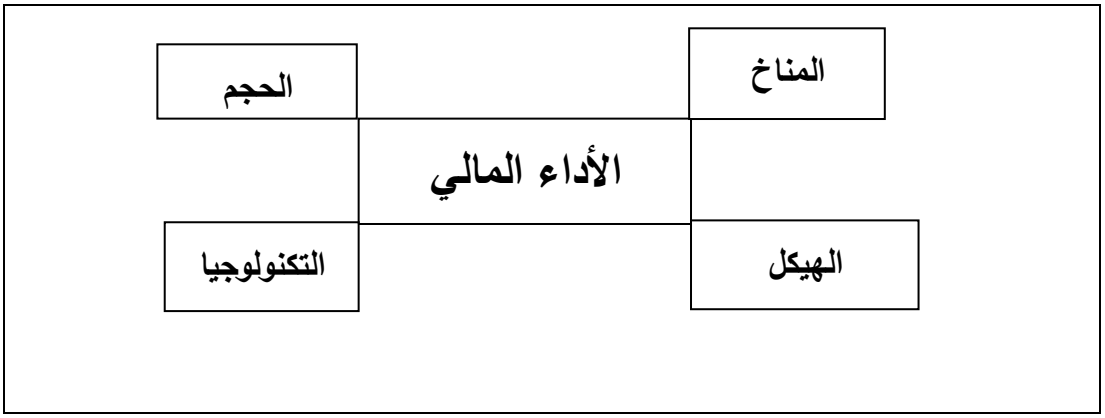
هي عبارة عن أساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وهي عدة أنواع وتكون وفق للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.

رابعا: الحجم

يقصد به تصنيف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويحتسب الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا، فقد يشكل عائق لأداء المؤسسات لأنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجابية[1].

الشكل رقم (1-3): العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

[1] العراف زاهية، مرجع سبق ذكره، ص39.

المطلب الثالث: معايير ومقومات عملية تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الاداء المالي تستند إلى معايير ومقومات تساعد في تحليل وتقييم النتائج المالية للمؤسسة، تتضمن هذه المعايير والمقومات عدة عناصر أساسية وعلى أي مؤسسة مراعاتها وتحليلها بشكل شامل للحصول على فهم دقيق للأداء واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات المالية.

يعتمد المحلل المالي في عملية تقييم على مجموعة من المعايير والمقومات والتي سنتطرق إليها فيما يلي[1]:

الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي

يستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي الإيجابي منها أو السلبي، نذكر أهم هذه المعايير:

أولا: المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي وإعداد تقييمه مع السنوات السابقة وملاحظة مدة تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ، وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المؤسسة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة.

ثانيا: المعايير المستهدفة

عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا

[1] عدنان تايه النعيمي واخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن،2007، ص102.

لفترة زمنية ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقا[1].

ثالثا: المعايير المطلقة

وتعني وجود خاصية تأخذ شكل قيمة ثابتة ومشتركة بين المؤسسات.

رابعا: المعايير الصناعية

وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعية في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المؤسسة وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا تعبر من خلال مقارنة مع ماتحقق في المؤسسة وعن الأداء المالي المقبول للمؤسسة المحلية أو إقليميا أو دوليا في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة.

خامسا: المعايير القطاعية

وهي تمثل معدل (متوسط، وسيط، منوال) الأداء في القطاع أو فروعه المختلفة التي تنتمي إليها المؤسسة، إذا يعتمد على التصنيف المعياري، للأنشطة الذي أعدته وتعدله سنويا هيئة الأمم المتحدة[2].

الفرع ثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي:

تعد مرحلة جمع المعلومات الأولى والأهم في مراحل عملية تقيم الأداء المالي فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق فيشترط في المعلومات الجودة وأن تكون في الوقت المناسب وهناك عدة مصادر لها.

أولا :المصادر الخارجية :تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ،ويمكن تصنيفها الى المعلومات القطاعية تقوم بعض المنظمات المتخصصة

[1] عدنان تايه النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن،2008، ص 12.

[2] جليل كاظم مدلول العارضي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار صفاء النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،2013، ص58.

بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية ،فمثال يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة ،وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب ،"وهذا النوع من النسب قد تتحصل عليه المؤسسة من :النقابات المهنية ،النشرات الاقتصادية ،المجالات المتخصصة بعض المواقع على الانترنيت... ، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا[1].

ثانيا: المصادر الداخلية: تتمثل المعلومات المتحصل عليها من المصادر الداخلية في المعلومات التي يتم الحصول عليها عموما من مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في: الميزانية، وجدول حساب النتائج وكذا الملاحق[2].

1.الميزانية:

تقدم مصلحة المحاسبة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية، ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعدادها كالتي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء «وتعبر الميزانية على مجموعة مصادر أموال المؤسسة (الخصوم) وأوجه استخدامات هذه الأموال (الأصول)، وذلك في زمن معين عادة ما يكون في نهاية السنة[3].

ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأسها عناصر أصول الاستثمارات(مادية ومعنوية)، وتليها المخزونات (بضائع، مواد أوليه منتجات تامة)... ، وفي أسفل الأصول نجد الحقوق القابلة للتحقق (كالعملاء، أوراق القبض، سندات

---

[1] Josette Peyrard, **Analyse financière**. Librairie Vuibert, 8ème éd, Paris, 1999. P.10

[2] عدنان تايه النعيمي، **الدار المالية النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] La référence précédente, Josette Peyrard, Page 26

المساهمة، والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق)، أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها أم ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصاحبها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة. وتكمن قيمة الميزانية المالية في المؤسسة باعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى والنظر إلى الميزانية علي أنها موارد واستخداماتها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدارستين قانونية ومالية.

2. جدول حساب النتائج:

يعد جدول حساب النتائج كوثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينه دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات[1].

3.الملاحق:

الملاحق هي وثيقة شاملة تنشأها المؤسسة، وهدفها الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر.

ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

[1] عدنان تاية النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق الطبعة الثانية**، مرجع سبق ذكره، ص13.

أ. المعلومات المكممة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

ب. المعلومات غير المرقمة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

المبحث الثاني: أدوات قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية مكان لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة، وطرق استعمالها في المؤسسة، والعاملان القائمين بالدور القيادي فيها هما العامل المالي والبشري، فإذا أدار العامل البشري الموارد المالية المتاحة بطريقة عقلانية أدى ذلك لتحقيق نتائج مرضية والعكس صحيح.

من هنا تأتي أهمية الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية، وقد ظهر هذا الاهتمام في بادئ الأمر لدى البنوك ورجال الأعمال إذ يعتبرون الممولين للمؤسسات، ويتمثل هذا الاهتمام بمراقبة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات مالية عديد.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

يتم تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية وذلك عن طريق استعمال واعتماد مؤشرات المالية للكشف عن التوازن المؤسسة ومدى نجاح السياسة المالية المطبقة في المؤسسة والمتمثلة في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة

استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف في عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها[1].

يمكن تعريفه على أنه المبدأ الذي يمكن في أن التمويل الدائم يجب أن يكون أكبر أو يساوي الاحتياجات المتولدة عن أي الاستثمارات أو دورة الاستغلال.

الفرع الثاني: مستويات التوازن المالي

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة هي التوازن المالي، وهي من أهم المبادئ والشروط التي يعتمد عليها إلى حد ما في عملية التعامل مع المقرضين، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات ومدة استعمالها فيها وهذه القاعدة تعطي ثلاثة توازنات فرعية: (FR-BFR-TN)

يمكن تلخيص كل من العناصر الثلاثة، مع الفصل بين احتياج رأس المال العامل للاستغلال واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال في الشكل التالي:

[1] زعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري قسنطينة، الجزائر،2012، ص ص 89-90.

الشكل رقم(1-4): مستويات التوازنات المالية.



المصدر: ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الافاق، الجزائر 1991، ص 26.

الفرع الثالث: رأس المال العامل (FR) أو التوازن الدائم

يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الاجل القصير، وهناك يطلق عليه هامش أمن المؤسسة.

أولا: تعريف رأس المال العامل

رأس المال العامل هو الفائض الأصول المتداولة على ديون قصيرة الأجل، إن هذا التعريف يعطي الطابع الديناميكي لرأس المال العامل بحيث يسمح لنا بملاحظة الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل في وقت معين.

ثانيا: طرق حساب راس المال العامل

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما[1]:

1.أسلوب أعلى الميزانية: رأس المال العامل هو ذلك الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية التثبيتات الغير الجارية، ويحسب وفق العلاقة التالية:

ر م ع الدائم (FR)= الأموال الدائمة–التثبيتات الغير الجارية

رأس المال العامل = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة) – التثبيتات الغير جارية

2.أسلوب أسفل الميزانية: في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة –الديون القصيرة الأجل

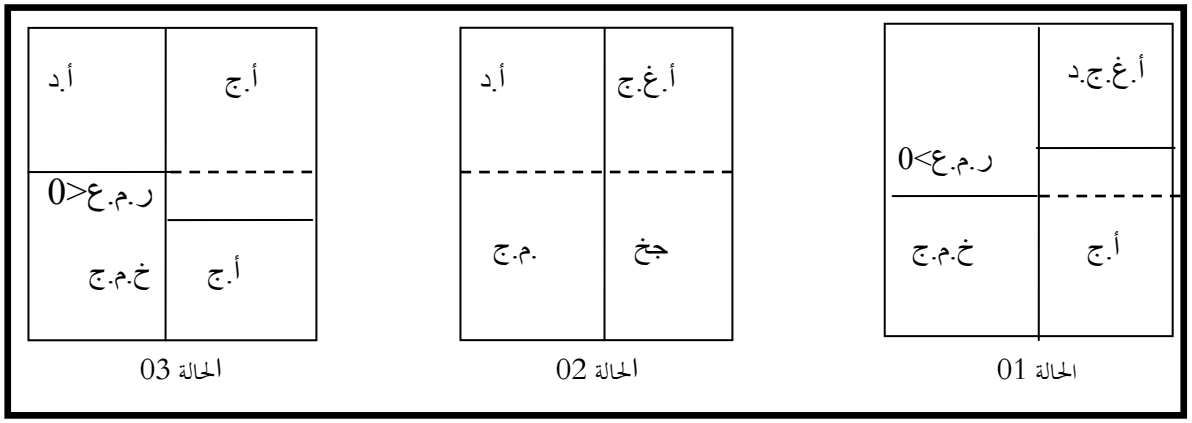
رأس المال العامل = (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) – الديون قصيرة الأجل

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة شركة الجزائر بوداود، باب الزوار، الجزائر،2008، ص214.

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال،

في العموم هناك ثلاث حالات يمكن لرأس المال العامل أن يتخذها:

الشكل رقم(1-5): حالات رأس المال العامل



المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على ماسبق

ثالثا: أنواع رأس المال العامل

تتمثل أنواع رأس المال العامل فيما يلي[1]:

1.رأس المال العامل الصافي: يعبر عن قيمة الأصول الدائمة التي تمول من الأصول المتداولة، ويدعى برأس المال العامل الدائم أو الصافي، يعرف أيضا بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كباقي النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث تبين هذه النسبة مدى زيادة الموجودات المتداولة.

رأس المال العامل الدائم(الصافي)=الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الدائم (الصافي) =الأصول المتداولة –الديون قصيرة الأجل

[1]ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر 1991، ص ص23-24.

2.رأس المال العامل الخاص: هو المبلغ الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة أو فائض الأصول المتداولة عن مجموع الديون، يقيس رأس المال العامل الخاص مدى استقلالية المؤسسة في تمويل أصولها الغير جارية.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة –الأصول الغير الجارية

رأس المال العامل الخاص = الأموال الجارية – مجموع الديون

رأس المال العامل الخاص = رأس مال العامل الدائم –ديون طويلة الأجل

3.رأس المال العامل الإجمالي (العام، الاقتصادي): هو مجموع الأصول التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة لا تزيد عن سنة أي الأصول الجارية.

رأس المال العامل الإجمالي = رأس مال العامل الإجمالي –مجموع الأصول الجارية

مجموع الأصول الجارية = قيم الاستغلال+قيمة القابلة للتحقيق+قيمة

4. رأس المال العامل الأجنبي: هو الديون التي تمول الأصول = 0

رأس المال العامل الأجنبي–مجموع الديون

رابعا: حالات رأس المال العامل الصافي

بصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي[1]:

[1]ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص24.

أ. رأس المال العامل الصافي موجب FR>0

يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وهذا مؤشر على أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ب. رأس المال العامل الصافي سالب FR<0

في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل أصولها الغير الجارية وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة، أما الحد الأقصى له فهو ألا يكون يغطي مجموع المخزونات والديون الدائنة والاستخدامات المماثلة، نظرًا لأن الأموال الدائمة التي تتكون منها تكلف المؤسسة فوائد (خاصة **د. ط. أ**)، أي عليها أن تمولها بالخصوم المالية الجارية، ويجب أن يزداد رأس المال العامل الدائم في القيمة كلما كانت حركة المخزون والديون الدائنة اقل وحركة الخصوم المالية الجارية أكبر.

ت. رأس المال العامل الصافي معدوم FR=0

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة التثبيتات الغير الجارية فقط، أما الأصول الغير جارية فتغطى عن طريق الخصوم المالية الجارية، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

الفرع الرابع: الاحتياج في رأس المال العامل BFR

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل قصيرة، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال.

أولا: تعريف احتياجات رأس المال العامل

نشاط المؤسسة الاستغلالي (المخزونات والمدينون) يحتاج لتمويل يعرف باحتياجات الدورة والذي يمول في العادة من مصادر قصيرة الأجل والتي تعرف بموارد الدورة، وهي الخصوم المالية الجارية كقروض الموردين، كما يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات ر م ع أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالخصوم المالية الجارية، ونلاحظ أن الموجودات وما شابهها لا تعتبر من احتياجات الدورة، وكذلك السلفات المصرفية وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تقترض غالبا في آخر الدورة للتسوية (كدفع أجور المستخدمين).

تحسب احتياجات رأس المال بالعلاقة التالية:

احتياجات ر م ع=(المخزونات + الديون الدائنة وإ م)- (مجموع الخصوم الجارية ما عدا السلفات المصرفية)

إرم ع = (مجموع الأصول الجارية – الموجودات وما شابهها) – (مجموع خ م ج – سلفات مصرفية).

ثانيا: التفسير المالي لاحتياجات راس المال العامل:

يمكن التمييز بين ثلاث حالات[1]:

أ. **الحالة الأولى:** الاحتياجات من رأس المال العامل=0

هذه الحالة موارد دورة الاستغلال تغطي كل احتياجات دورة الاستغلال.

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، مرجع سق ذكره، ص ص216-215.

ب. الحالة الثانية: الاحتياجات من رأس المال العامل >0

في هذه الحالة موارد دورة الاستغلال تغطي كل احتياجاتها فنجدها نظريا غير محتاجة إلى راس المال العامل ولكن يجب عليها أن توفره لمواجهة مخاطر غير منتظمة

ت. الحالة الثالثة: الاحتياجات من رأس المال العامل < 0

في هذه الحالة موارد دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها وهي في حاجة إلى رأس مال عامل أي ايجاد مورد خارج دورة الاستغلال

ثالثا: حالات توازن مالي على مدى القصير

ان الحالات الثلاث التالية تعبر عن وجود خزينة موجبة[1]:

رم ع <0 وإ ر م ع <0	في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة موارد الاستغلال (ديون الموردين)
ر م ع >0 وإ ر م ع <0	في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة رأس المال العامل وموارد الاستغلال (ديون الموردين)
ر م ع >0 وإ ر م ع >0	في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة رأس المال العامل وحده لأنه كاف (ارتفاع رأس المال العامل يغطي ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل)

رابعا: حالات وجود اختلال في التوازن المالي: تعبر الحالتين عن وجود خزينة سالبة.

ر م ع <0 وإ رم ع >0	في هذه الحالة يوجد رأس المال عامل سالب مع احتياجات مرتفعة من رأس المال العامل وهنا تضطر المؤسسة للجوء إلى الاموال الخارجية (قروض بنكية)

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرناج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 53، 56.

ر م ع >0 ور م ع >0	في هذه الحالة يوجد رأس مال العامل ولكن غير كاف لتمويل دورة الاستغلال. لان الارتفاع في رأس المال العامل لا يغطي الارتفاع في الاحتياجات من رأس المال العامل، وهنا تضطر المؤسسة للجوء إلى الاموال الخارجية (قروض بنكية)

الفرع الثالث: الخزينة

أولا: تعريف الخزينة

هي مجموع الاموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية واحدة، أي مجموع الاموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.

كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفق بين توظيف السيولة الجائزة في دورة الاستقلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي FR واحتياج رأس المال العاملBFR .

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين[1]:

1.الطريقة الأولى: وفق هذه الطريقة يتم حساب الخزينة وفق المؤشرين الأساسيين للتوازن، وذلك بطرح ر.م.الدائم من إحتياجات ر.م. العامل–وتحسب وفق العلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات ر.م العامل

2.الطريقة الثانية: وفق هذه الطريقة يتم حساب الخزينة وفق معطيات مسجلة أدنى الميزانية، ويتم حسابها بالطريقة التالية:

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص35.

الخزينة = ق .الجاهزة – السلفات المصرفية

ثانيا: الحالات التي تميز الخزينـة.

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تكون أمام ثلاثة حالات وهي[1]:

1.الحالة الأولى: خ. موجب TR>0 ===FR > BFR

في هذه الحالة نلاحظ أن ر.م.ع > إ.ر.م.ع وهذا يعني أن المؤسسة تجمد جزءا من أموالها، وعلى هذه المؤسسة أن تستغل هذه الخزينة، إما بتعظيم قيم الاستغلال أو عن طريق شراء م. الأولية، أو تمديد آجال الزبائن عن طريق التسهيل في التسديد

2.الحالة الثانية: خ. سالبة TR<0 ===FR<BFR

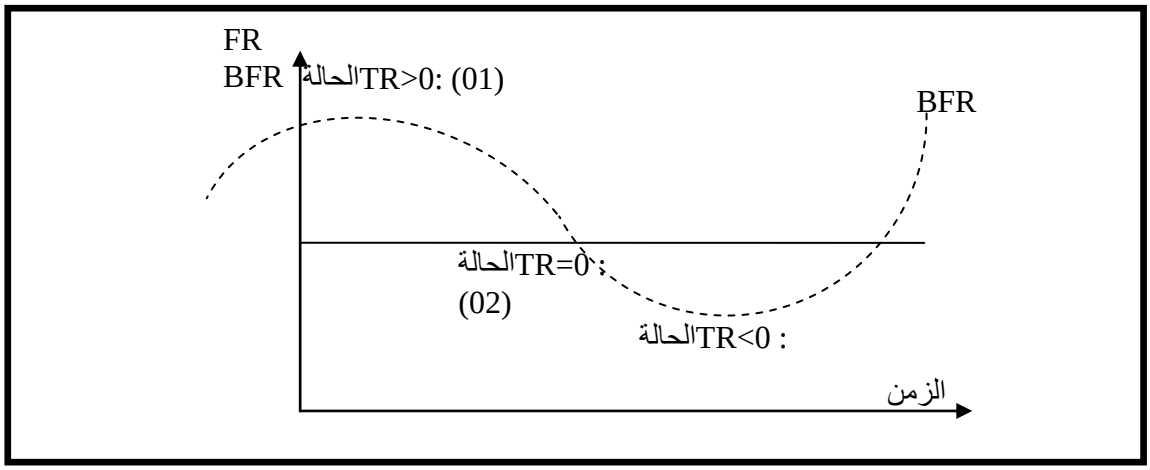
في هذه الحالة أن ر.م.ع <إ.ر.م.ع، وهذا يعني أن المؤسسة لا تغطي احتياجاتها كلية، وهي حالة عجز، وهذا ما يطرح مشكل الخطر والتي تتمثل في تكاليف إضافية للمؤسسة. مما يستدعي لجوء المؤسسة إلى ضرورة الحصول على الحقوق، أو المطالبة بقرض من البنك، مما يستدعي تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة، أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها أو سياستها الإنتاجية.

3.الحالة الثالثة: خ.ثابتة TR = 0 === FR = BFR

في هذه الحالة ر.م.ع = إ.ر.م.ع، وهذا يعني أن المؤسسة تحافظ على وضعيتها المالية، وتحقق التسيير العادي للمؤسسة، ولا توقعها في مشكلة المردودية والخطرولتوضيح كيفية تأثير المؤشرين ر.م.ع واحتياجات ر.م.ع في الخزينة، نستعين بالرسم البياني التالي:

[1] ساجي فطيمة، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، تخصص إدارة مالية ومالية التامينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ص ص28-29

الشكل رقم: (1-6): حالات المرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته

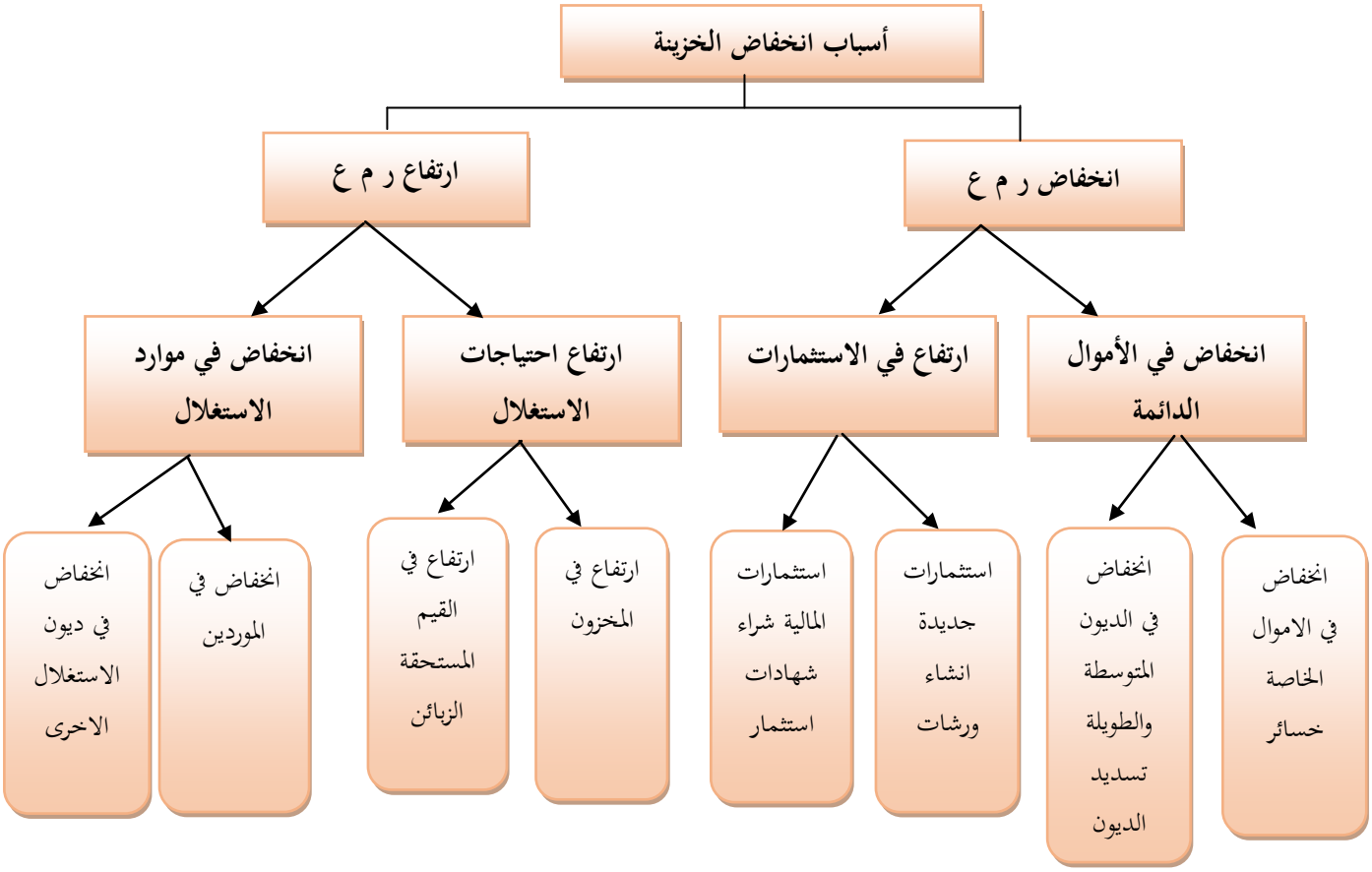


المصدر: ساجي فطيمة، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص28-29.

ثالثا: أسباب انخفاض الخزينة

يمكن اظهار هذه الاسباب من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): أسباب انخفاض الخزينة.



المصدر: زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص57.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية له دور كبير في المؤسسة حيث تتعدد النسب المالية لتحيط بمختلف جوانب المؤسسة، وتعتبر هذه النسب مؤشرات كمية يسهل حسابها نظرا لتوفير المعلومات التي تعتمد عليها كما أنها لا تتعلق بذاتية الباحث مما يدل على مصداقية هذه النسب.

فالنسب المالية عبارة عن علاقة محسوبة بين متغيرين يمثل أحدهما البسط والاخر المقام، وناتج المقارنة لا قيمة له إلا إذا قارناه بنسب اخرى مماثلة، تسمح هذه الاخيرة

بإعطاء معنى عن التسيير ونتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة، وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة وتكون عملية حكم على نتائج نسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات، وفي هذا المطلب نتطرق إلى بعض هذه النسب المالية الشائعة التي يتم استخدامها.

الفرع الأول: نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) وما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة).

وتعد نسب السيولة ذات الأهمية بمكان الإدارة للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمؤسسة ائتمان قصير الأجل[1].

تشير هذه النسبة إلى ما مقدار الأصول المتداولة التي ينبغي توفرها لتغطية الخصوم المتداولة فورا، باستثناء المخزون حيث يصعب بيع المخزون حالا أو أن قيمته السوقية أقل من قيمته السوقية أقل من قيمته الدفترية أو أعلى منه[2].

أولا: نسبة السيولة العامة

تشير نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة[3].

وتسمى هذه النسبة أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهما مكونات رأس المال العامل[1].

---

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، مصر ،2003، ص74.

[2] نعمة عباس الخفاجي، **الإدارة الاستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات**، دار الثقافة للنشر والتوزع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص267

[3] عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسة**، دار الفكر الجامعي، مصر،2008، ص88.

ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التداول (السيولة العامة) = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

وعن النسب التداول المرغوب فيها عموما أكبر من 1 أي ر م ع صافي إيجابي أي وجود هامش أمان كافي لعدم تعريض الدائنين قصيري الأجل لأي خطر حتى ولو انخفضت الموجودات المتداولة إلى النصف.

ثانيا: نسبة السيولة السريعة(المختصرة)

تعتمد هذه النسبة على أن الأصول سريعة التحويل إلى النقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة و يرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المؤسسة بعض الصعوبات عند قيامها بتصرف المخزون بل إن البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكون عادة ناتجة عن فشل المؤسسة في بيع مخزون من المنتجات تامة الصنع بقيمة التصنيع، لا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها الحد الأدنى 03 والحد الأقصى وهو حد الضمان 0.5 أي أن تكون الموجودات وما يماثلها والديون الدائنة سيؤدي إلي نصف الخصوم المالية الجارية أو أقل، و يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية[2]:

نسبة السيولة السريعة = (القيم الجاهزة+ القيم غير الجاهزة) / الديون قصيرة

[1]عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007 ص217.

[2]يوسف الهزيل كريمة، زرزور مبروكة برحومة، **تقييم وتحسين الأداء المالي بإستخدام المؤشرات المالية الحديثة** – مؤسسة سونلغاز–، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص ص41–42.

ثالثا: نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)

تعتبر هذه النسبة السيولة أكثر النسب صرامة لتقييم المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة الأزمة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى السيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، وحدد هذه النسبة من (0.2-0.3)

ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة/ الديون

إذا ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني ان الاحتمالات التالية[1]:

1. راجع لنشاط المؤسسة

2. نقص تجديد الاستثمارات.

3. فائض في النقديات الغير مستغل وتعرضه للتدهور في القيمة.

رابعا: نسب النشاط:

وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة[2].

هي التي تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه، وتتضمن هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون والأصول الثابتة وغيرها[1].

---

[1] CLARAN WARCH, **Les rations clés du management**, Edition : Village Mondiale, 1998, p12.

[2] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، **أساسيات في الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 104.

1.معدل دوران الأصول:

يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وبهذا فأنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول.

معدل دوران اجمالي الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

وهذه النسبة تعكس أيضا كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ولذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وكلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة.

2.معدل دوران الأصول الثابتة:

ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فان ذلك قد يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله مستوى الصناعة فان هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، أو المغالاة في الاستثمار فيها[2].

[1] محمد صلاح الحناوي، جلال إبراهيم السيد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص422.

[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص83.

ويقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرة على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع وزيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع[1].

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات /الأصول الثابتة

3.معدل دوران الأصول المتداولة:

يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة،

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات /مجموع الاصول المتداولة

تكمل هذه النسبة معدل الدوران الأخرى، لكنها ترتكز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات[2].

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام المردودية والقيمة المضافة

يتناول هذا المطلب تقييم الاداء المالي باستخدام المردودية والقيمة المضافة، فالمردودية هي نسبة تستخدم لقياس كفاءة الاستثمارات المالية، أما من الناحية الأخرى القيمة المضافة تعد مقياس لقيمة المؤسسة التي تم تنشأتها فعليا من خلال انشطتها التشغيلية، ويتم استخدام هذه المقاييس المالية لتقييم أداء المؤسسات على المدى القصير وعلى المدى البعيد، هي تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية، اداري مستنيرة .

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2003، 265.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2006، ص325.

أولا: تقييم الأداء المالي باستخدام المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية[1].

تعرف بأنها تتخذ عدة أشكال وقياسها صعب، تحسب عن طريق علاقة الناتجة على الوسائل المستخدمة وهي قياس نقدي للأداء، تطبق على أصل أو مجموعة من الأصول، تكون في المدى القصير أو الطويل[2].

الفرع الأول: المردودية الاقتصادية

وتهتم المردودية الاقتصادية بالأنشطة الرئيسة، وتستبعد الأنشطة الثانوية أو ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية[3].

معدل المردودية الاقتصادية(Re)= نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/ الأصول الاقتصادية

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

الفرع الثاني: المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

1.مردودية الأموال الخاصة (Rcp): النتيجة الصافية/ النتيجة الخاصة

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص267.

[2] Gérard hirigoyen, panorama de la gestion, les éditions d'organisation, paris, France 1996, p150.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص268.

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة، تعريف مردودية الأموال الخاصة، على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معدوم

تدعى العلاقة (الاستدانة الصافية /الأموال الخاصة) الرافعة المالية.

والعلاقة (المردودية الاقتصادية –تكلفة الاستدانة) × (الاستدانة الصافية /الأموال الخاصة) تسمى بأثر الرافعة المالية.

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية

الفرع الثالث: الرافعة المالية

أولا: مفهوم الرافعة المالية

ترتبط بهيكل التمويل وتعني شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض[1].

ثانيا: مبدأ أثر الرافعة المالية

يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج مرونة المكافأة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة أي الديون، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر رافعة الإيجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت المردودية غير

[1] منير شاكر محمد، **إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، ص255.

كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة سلبي.

ثالثا: الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

في البداية يجب الإشارة إلى أثر الضريبة على التحليل الذي قمنا باستعراضه لأثر الرافعة، فالضريبة هي اقتطاع من النتيجة، فكل ناتج هو مولد للضريبة، وكل تكلفة تخفض من الضريبة (في حدود الربح الذي تحققه المؤسسة) فكل نتيجة من جدول حسابات النتائج هي مرتبطة بضريبة أو دين ضريب نظري، الضريبة النهائية هي محصلة مجموع الضرائب أو دين الضرائب إذا (كان هذا المجموع موجب)، وعليه يمكننا حساب نتيجة اقتصادية صافية من الضرائب على الأرباح بضرب نتيجة الاستغلال في معدل الضريبة[1].

هذه الخطوة تمكننا من تجانس حسابنا، لذلك سوف نعتبر خلال تحليلنا أن أي نتيجة هي بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال النتيجة المالية والنتيجة الصافية) مع الإشارة أن التحليل سيظل نفسه إذا اعتبرنا كل النتائج هي قبل الضريبة، يمكن تحديد علاقة أثر الرافعة المالية، انطلاقا من المعطيات التالية:

RE: نتيجة الاستغلال.

Rn: النتيجة الصافية.

Re: المردودية الاقتصادية.

Rcp: المردودية المالية.

Cp: الأموال الخاصة.

D: الاستدانة الصافية.

I: معدل المصارف المالية (تكلفة الاستدانة).

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 268، 270.

Is معدل الضريبة على أرباح الشركات.

لدينا مايلي: نحدد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال:

$$Rn = (RE.i.D).\ (1-Is)\ldots\ldots(1)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (1) على قيمة الأموال الخاصة CP نجد:

$$Rcp = Rn / Cp = (re.i.D).\ (1-Is) / Cp$$
$$= (Re-I.D/\ (Cp+D)).\ (1-Is).\ (CP+D)/Cp$$
$$= (Re.Cp/Cp+Re.D/Cp-ID/Cp).\ (1-is)$$

وبالتالي يمكن صياغة الرافعة المالية رياضيا كالتالي[1]:

$$Rcp = [Re + (Re - i)\ .D/CP].\ (1-is)$$

2.:(Re –i) هو الهامش بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة.

3.D/CP: الرافعة المالية و تقيس تركيبة الهيكل المالي.

4. [(Re –i) .D/CP] : أثر الرفع المالية

ثانيا: تقييم أداء المالي باستخدام القيمة المضافة.

أجمع الباحثين في الفكر المالي المعاصر على أن القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة أدوات حديثة تستخدم لتقييم الاداء المالي للمؤسسات كما أنها تمثل منهجا متكاملا في إعادة هيكلة نظم الإدارية المالية بسبب قدرتها على ربط الاداء المالي بأهداف المؤسسة بشكل عام.

الفرع الأول: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

قبل ان نتطرق إلى مفهوم القيمة الاقتصادية لابد أن نعطي تعريفا للقيمة والذي يعرف كما يلي[2]:

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[2] معاليم سعيد، بوحفص سميحة، **انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA –دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل فرح جنرال كابل–**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، 2017، بسكرة، الجزائر، ص400.

أولا: تعريف القيمة

أدم سميث كتب عن القيمة كمايلي: يجب ملاحظة ان كلمة القيمة لها معنيين مختلفين فهي تعني أحيانا منفعة شيء محدد وأحيانا تعني الاختيار الذي تمنحه حيازة هذا الشيء بشراء أشياء أخرى، ويمكننا تسمية الأولى بقيمة الاستعمالية والأخرى قيمة الاستبدال.

ثانيا: مفهوم القيمة المضافة (EVA)

لقد عرفت استوارت القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للإنجاز المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس اخر لتقرير الربح الحقيقي والذي عبر عنه رياضيا بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT) مطروح منه حاصل ضرب رأس المال تكلفة رأس المال[1].

الربح الاقتصادي الكلي بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية، ولكنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الاموال الاجمالية بما فيها تكلفة الاموال الخاصة، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) تساوي الفرق بين نتيجة الاستغلال بعد الضريبة (NOPAT) والتكلفة الكلية لمبلغ الأموال المستعملة.

حيث أن: CL. WACC

NOPAT : نتيجة الاستغلال بعد الضريبة (نتيجة التشغيل الصافية بعد الضريبة).

CL: الأموال المستثمرة

WACC : تكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

ثالثا: طريقة حساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

معيار (EVA) وفق صيغتها التقليدية هو عبارة عن الدخل التشغيلي بعد الضريبة مطروحا منه كلفة رأس المال، ومن الصيغة الرياضية الاتية:

[1] محمد حكمت، **الادارة المالية الحديثة والمتقدمة**، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص121.

$$EVA=NOPAT. I$$

EVA: القيمة المضافة ECONOMIC VALUE ADDED

NOPAT : صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NET OPERATING PROFIT AFTER TAX

WACC : كلفة رأس المال WEIGHTED AVERAGE COST OF CAPITAL

I : مبلغ الاستثمار INVESTMENT

ان الملاحظة الجديرة بالذكر هنا أن الكلفة الضمنية لرأس المال المستثمر تمثل الحد الأدنى المقبول لمعدل العائد الذي بدوره يمثل الكلفة الاستثمار، وبالتالي إن حساب هذه الكلفة الضمنية سوف يؤدي إلى توفير مقياس أشمل للأداء وتحصيل الحاصل فإن EVA توفر معلومات ذات قيمة وفائدة أعلى للمستثمرين قياسا بالمقاييس التقليدية السالفة الذكر[1].

وثم القيمة الاقتصادية المضافة حتى تكون كما يلي:

+ صافي الربح بعد الضرائب

+ الزيادة في كلفة البحث والتطوير

+ الزيادة في احتياطي تقييم المخزون

+ اضفاء شهرة المحل

+ الخسائر غير العادية

+ الارباح غير عادية

+ كلفة الاستثمار

– القيمة الاقتصادية المضافة

وعلى وفق هذه التعديلات فان EVA تحسب على وفق الصيغة الاتية:

[1] معاليم سعيد، بوحفص سميحة، مرجع سبق ذكره، ص405.

EVA=NOPAT-WACC. I

اذ أن NOPAT هي صافي الربح التشغيلي بعد ضريبة المعدل

ويتضح من مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة وقياسها أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تدخل في حسابها:

1.صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب

2.مقدار الاستثمار المستخدم وعادة يشار هنا إلى القيمة الدفترية لرأس المال المستخدم بداية السنة لا سيما الذي يتضمن تكلفة واضحة أي تستبعد المطلوبات المتداولة كونها لا تحمل فائدة وهي عبارة عن مستحقات مؤجلة الدفع أو إيرادات مقبوضة مقدما، لا تتمتع بصفة التصفية الذاتية خلال السنة.

3.المتوسط الموزون لكلفة رأس المال ويحسب كمايلي:

$$WACC = \frac{D}{D+E} Kd\,(1-t) + \frac{E}{D+E} KE$$

D : القيمة الدفترية الاجمالية للديون طويلة الاجل ذات الفائدة.

E : القيمة الدفترية الاجمالية لحق الملكية.

E : نسبة ضريبة الدخل.

Kd : معدل الفائدة على الديون (قبل الضريبة).

Ke : كلفة التمويل وتحسب هذه الكلفة على وفق نماذج تسعير الموجودات الرأسمالية والمعروف CAPM[1].

[1]معاليم سعيد، بوحفص سميحة، مرجع سبق ذكره، ص405.

ثانيا: القيمة السوقية المضافة (UVA)

ويقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين، وبهذه الصورة التحليلية فان القيمة السوقية المضافة وفق وجهة نظر المؤسسة المسوقة، تعد معيارا فائقا وشاملا في قياس وخلق الثورة كما أنها المقياس للفاعلية التشغيلية في شركات الأعمال وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة وفاعليتها.

ومن هنا يمكن أن نميز بين مضمون المعيارين، القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة، إذ أن المعيار الاخير EVA يشكل نمطا منهجيا لتقييم الأداء الداخلي، في حين يعرض معيار القيمة السوقية المضافة UVA تقييم للاداء الخارجي[1].

1.طرق احتساب القيمة السوقية المضافة UVA:

هناك طرق متعدد لحساب القيمة السوقية المضافة، واختلاف الطرق يعتمد على الاقتراضات المتحددة في قياس UVA، كما أن اختيار الطريقة المناسبة يعتمد بشكل أساسي على إهداء المسيرين ومحللي الأوراق المالية وفق الطرق الاتية[2]:

أ. **طريقة صافي حقوق المالكين:** احتساب القيمة السوقية المضافة بموجب هذه الطريقة، يستند على افتراض ثباب القيمة السوقية للديون طويلة الأجل وتكون مساوية لقيمتها الدفترية وعليه فإن UVA تكون مساوية إلى فرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين

$$MVA=MVE - BVE$$

إذ ان:

MVA: هي القيمة السوقية المضافة

MVE: القيمة السوقية لأسهم مؤسسة (عدد الأسهم ، سعر الخصم)

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **الادارة المالية المتقدمة**، مؤسسة وراق للنشر وتوزيع، الطبقة الثانية، الادن، 2008، ص179.

[2] عدنان تايه النعيمي، رشيد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي باتجاهات معاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص146.

BVE: القيمة الدفترية لحقوق المالكين

وطبقا لهذه الصيغة فإن MVA الموجبة تعني أن المؤسسة تكلف قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين وبالتالي زيادة قيمة رأس المال للمستثمر أما في حالة وجودها سالبة تعني فشل المؤسسة في زيادة ثروة المساهمين في زيادة ثروة المساهمين وبالتي سوف تنخفض قيمة رأس المال المستثمر.

ب. طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة (المتوقعة):

إن المؤسسة التي لها قيمة اقتصادية مضافة موجبة، يكون لها قيمة سوقية موجبة والعكس أيضا صحيح، لذلك ووفقا لهذه العلاقة فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة EVA للمؤسسة والمتوقعة مستقبلا.

بمعنى آخر وبموجب هذه الطريقة فأنه يتم التدفق النقدي المتحقق من EVA بمعدل خصم مساويا إلى المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال .

الخلاصة:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على المفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة اقتصادية حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تحديد مفهوم تقييم الاداء المالي ،حيث عرف بالكفاءة (تحقيق النتائج بأقل التكاليف) والفعالية (القدرة على البلوغ الأهداف المسطرة) ثم تم تحديد خطوات والعوامل المؤثرة فيه حيث صنفت إلى مجموعتين هما:العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا والعوامل غير خاضعة لتحكمها،كما أننا حددنا معايير التي تتحكم فيه المتمثلة في المعايير (التاريخية، المستهدفة، المطلقة، الصناعية، القطاعية) بعد هذا تحديد عملية تقييم الأداء المالي المتمثل في مصادر داخلية والخارجية

اما في المبحث الثاني فقد خصصناه لأدوات القياس في المؤسسة الاقتصادية ،المتمثلة في أهم المؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات في رأس المال العامل، الخزينة)، وركزنا على النسب المالية (نسبة السيولة، نسبة المردودية، النسب القيمة المضافة).

الفصل الثاني: ماهية ودور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تستخدم الكثير من المؤسسات التحليل المالي بغرض تقييم أدائها المالي، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، حيث يعتمد مدى صحة التحليل على دقة وصحة القوائم المالية المختلفة.

بالرغم من أهمية قائمتي المركز المالي والدخل لأغراض التحليل، فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أيضا من القوائم التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل المالي لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق واقع السيولة الحقيقية للمؤسسة (النقدية الجاهزة) والتي تساعد على قياس مدى قدرة المؤسسة الفعلية على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة،وأيضا فيما إذا كانت المؤسسة بحاجة الى تمويل خارجي، لذا فإن التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية يعطي الوقت الكافي للمؤسسة لدراسة البدائل التمويلية المتاحة ذات التكلفة العالية عند فوات الأوان.

وللإلمام بكل جوانب الموضوع خصصنا هذا الفصل للإطار النظري لمقاربة التدفقات النقدية حيث نتطرق في المبحث الأول إلى أساليب ومتطلبات نجاح تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية، والمبحث الثالث إلى تقييم الأداء المالي المؤسسة باستخدام مقاربة التدفقات النقدية.

المبحث الأول: أساليب ومتطلبات نجاح تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يتناول هذا المبحث أساليب تقييم الأداء المالي وكذا التطرق إلى آليات نجاح تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى معوقات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: أساليب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

هناك أساليب متعددة لتقويم الأداء وهي كما يلي[1]:

الفرع الأول: أسلوب تحليل القوائم المالية

هو من الأساليب الشائعة، إذ يهدف هذا لأسلوب إلى الحصول على معلومات ملائمة وكافية عن أعمال ونشاطات الوحدة الاقتصادية وله فوائد عدة منها بيان مستوى الربحية مستوى السيولة، فاعلية العمليات التشغيلية، درجات المخاطرة.

الفرع الثاني: الأساليب المعتمدة على الأنشطة

فلسفة هذا الأسلوب هي الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد البشرية المتاحة عن طرق الأنشطة المختلفة يتم استعمالها لغرض استثمار الموارد الاقتصادية وتقسم إلى قسمين:

أولا: احتساب الكلفة على أساس النشاط (ABC)، إذ تربط الكلفة مع النشاط المطلوب لإنتاج المنتجات أو تقديم الخدمة مما يؤدي إلي دقة التكاليف على النشاط.

ثانيا: الإدارة المعتمدة على نشاط (ABM) ويقوم على إدارة سلسلة الأنشطة المختلفة اعتمادا على منهجية الإدارة السليمة للموارد، وبما يضمن تحقيق القيمة لمستعملي المنتجات، وبالنتيجة تحقيق الأهداف بزيادة، وهذا أسلوب يقوم على ثلاث أنشطة هي تحليل مسببات التكلفة، تحليل الأنشطة، قياس الأداء

[1] الغريب عجيلة رمضان، **مدي إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص ص14-15.

الفرع الثالث: أسلوب تقييم الأداء الشامل

هو أسلوب لتقييم الأداء الشامل وتقوم أساس تطبيق المقاييس المالية لتقييم الأداء.

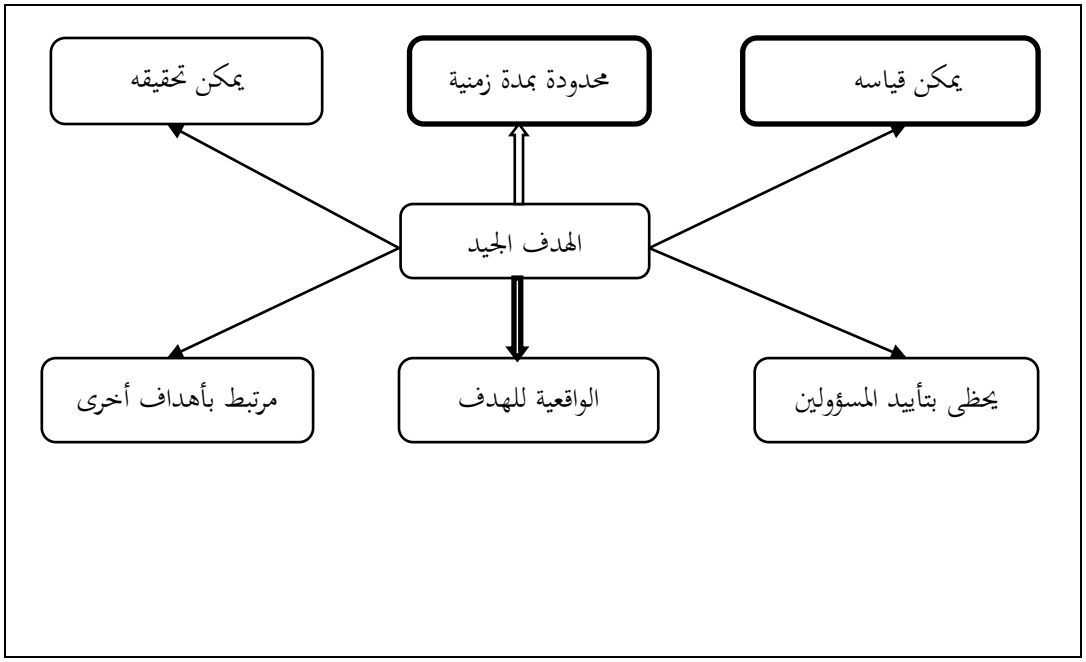
المطلب الثاني: آليات نجاح تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يتوقف مدى نجاح عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة على مجموعة من الآليات والشروط الواجبة إتباعها لضمان نوع من التقييم الفعال، حيث تمثل هذه الآليات في:

الفرع الأول: دقة تحديد الهدف

إن من الأولويات المسطرة والمحددة هو دقة تحديد الهدف، فيجب أن تكون معروفة ومألوفة لدى جميع أفراد المؤسسة، لان كل هدف مسطر هو بمثابة المسعى الأول لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة ومنطلقها[1]، وحسب الباحث(A. Fernandez) يرى أن دقة الهدف تستلزم توفر ستة شروط وخصائص نذكرها في الشكل التوضيحي الموالي:

الشكل رقم (2-1): خصائص دقة تحديد الهدف لتقييم الأداء.



Source : Fernandez Alain, **Les Nouveaux Tableaux De Bord De Décideurs**, Édition Organisation, France, 2011, Op.Cit, P224.

[1] Fernandez Alain, **Les Nouveaux Tableaux De Bord De Décideurs**, Édition Organisation, France, 2011, Cit, P224.

الفرع الثاني: قياس الانشطة والعمليات الازمة يتوجب على المؤسسة عند شروعها في عملية تقييم الأداء المالي، أن تقوم بتحديد وفهم كل العمليات والأنشطة التي يستلزم قياسها وتقييمها، وثم تقوم بتحديد العمليات الرئيسية والضرورية اللازمة والاستغناء عن التي ليست لها أهمية على أن يتم وضعها في خارطة التنفيذ مستقبلا.

الفرع الثالث: عملية التقييم وسيلة وليست غاية

يسعى القائمون في المؤسسة سواء كانوا عمال أو مدراء في تنفيذ العمل الموجه إليهم على أفضل وجه ممكن، ومن ضمن "هذه الأعمال الموجهة إليهم نجد في مقدمتها تحقيق النتائج والأهداف المسطرة والمحّددة مسبقا، ولتحقيق ذلك يتطلب صب تركيزهم نحو إنجازها وبلوغها عن طريق تقييم الأداء المالي، حيث تسمح بقياس مدى تقدمهم نحو الهدف المسطر"[1]، وكل من يمارس عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة ينظر إليها كوسيلة وليس غاية في حد ذاتها، لان بلوغ الهدف يستلزم وسيلة وليست غاية في تحقيقه وقياس الأداء.

المطلب الثالث: معوقات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تواجه المؤسسة عدة مشاكل ومعوقات تعتريها عند قيامها بتقييم الأداء المالي، مما يرجع ذلك إلى مدى فعالية وكفاءة الجهاز الإداري القائم بذلك، مما ينجم عن ذلك نقص وعدم موثوقية المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء عملية تقييم الأداء، فهذا يؤدي بها إلى صعوبة الموقف فيتحدد وقياس المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء، ويمكننا حصر هذه المعوقات أو الصعوبات فيما يلي[2]:

[1] عبد الرحيم محمد، قياس **الأداء: المنشأة والتطور التاريخي**، مجمع أعمال مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية البشرية، مصر، 2008، ص502.

[2] عمور حامد، **تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية**، مجمع أعمال مؤتمر قياس تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص ص 122-121.

الفرع الأول: قصور أنظمة المعلومات في بعض المؤسسات

يشترط عند وجود نظام متكامل للمعلومات الاقتصادية والمالية والإدارية أن تكون عملية تقييم الأداء فيها نوع من الصحة والدقة، لذلك تسع جاهدة بعض المؤسسات إلى تطوير وتحسين نظامها المعلوماتي وتزويده بأحدث التجهيزات والوسائل من أجل ضمان دقة وصحة المعلومة، لأن في الاقتصاد الحديث يبنى على صحة المعلومة أي تكلفة "ضائعة"، وهذا من أجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة، والنظر فيما هو القادم أحسن، عكس من لديه نظام معلومات غير كفئ ودقيق،فيحتم عليه اتخاذ قرارات خاطئة في تقييم أداء المؤسسة بالتالي هذا يصعب على أصحاب القرار اتخاذ الإجراء اللازم في وقته.

أما الأمر الذي يرجع مشكل قصور نظام المعلومات في بعض المؤسسات غير مجدي وفعال إلى:

أولا: تهلهل وضعف نظام الرقابة داخل المؤسسة خاصة ما تعلق بالعمليات الدورية كالشراء والتخزين والإنتاج والبيع والتحصيل وحتى مراقبة العمال... الخ؛

ثانيا: الافتقار هذه المؤسسات إلى نظام محاسبي فعال سواء كان إداريا أو غير ذلك ينظم ويحدد مسؤولية الانحرافات الحاصلة.

الفرع الثاني: صعوبة قياس وتحديد بعض مؤشرات الأداء في بعض الأنشطة الاقتصادية

هناك بعض المشاكل التي تواجه تقييم الأداء عند قياسه، خصوصا عند بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن قياسها بمؤشرات، حيث تختلف درجة الصعوبة وفقا للنشاط القائم، نذكر منها :

أولا: صعوبة القياس الكمي لحجم الإنتاج النهائي: يرجع ذلك إلى تعدد أنواع المنتج، واختلاف وحدة القياس أو تعدد العمليات الإنتاجية، وعدم توافق أزمة تنفيذها.

ثانيا: صعوبة التعبير الكمي عن بعض أهداف المؤسسة: هناك بعض المؤشرات لا يمكن التعبير عنها كميا مثل التنمية والتطوير والمهارات التي تخص العمال، كل هذه المؤشرات تعتبر عائقا في تميز المؤسسة.

ثالثا: صعوبة قياس توحيد مفاهيم الطاقة المنتجة: هناك أيضا بعض الأنشطة التي تقاس بالطاقة المنتجة كالصناعة مثالا، هنا يصعب تحديد مستوى الطاقة التي يؤخذ بها كمعيار للمقارنة والاختلاف، ناهيك عن أنشطة أخرى كالمقاولات يكون من الصعب تحديد الطاقة المنتجة بالرغم من وجود إمكانية التغلب على صعوبة التحديد الكمي للطاقة، وذلك بإعادة تصنيف تلك المقاولات وترتيبها حسب درجة المسؤولية.

المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية

إن التصور المبني على فكرة إن قيمة المؤسسة لا تعبر عن تراكم العناصر الماضية، وإنما على توقع الأرباح المستقبلية، ومن ثم فهذا المدخل يرتكز على التدفقات في تحديد القيمة بدلا من الجرد الساكن لعناصر الأصول، في هذه الحالة تتمثل قيمة المؤسسة في القيمة الحالية للمداخل المستقبلية وسنعرض من خلال هذا المبحث مفهوم هذه المقاربة وخطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية ومراحل بناء قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها.

المطلب الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

مفهوم التدفقات النقدية هي عبارة عن: "التدفقات الواردة أو المستلمة والتدفقات الخارجة أو المدفوعة من النقدية وما يعادلها".

ويعرف التدفق النقدي بأنه: "زيادة أو نقصان في النقدية أو في البنود الشبه نقدية وهي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية"[1].

[1] محمد ابونصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل لمنشر، الأردن، 2008، ص 95 .

كما يمكن تعريفها على أنها: "مؤشر للأموال التي تحصلت عليها المؤسسة أو دفعتها خلال فترة زمنية معينة، فهي تمثل جميع التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما يعادلها حيث أنها تساعد مستخدمي البيانات المالية في الحصول على المعلومات المتعلقة باستخدام الموارد المالية بأكملها تقريبا خلال فترة زمنية معينة"[1].

يقصد بالتدفق النقدي كل عملية تعبر عن دفع أو استلام للنقدية، وتكون التدفقات أما داخلة وهي عبارة عن عمليات التحصيل والقبض أو خارجة وتتمثل في عمليات التسديد والدفع، أو هو زيادة أو نقص في النقدية أو في البنود الشبه نقدية[2].

مما سبق يمكن تعريف التدفقات النقدية باعتبارها القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وهي قائمة إلزامية لابد من إعدادها من طرف المؤسسات باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية لكل فترة، وهي تظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من مدفوعات ومقبوضات حسب النشاط التشغيلي أو التمويلي أو الاستثماري خلال الفترات المالية المحددة.

المطلب الثاني: خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية عدد من الخطوات التي تتضمن متطلبات إعداد كل قسم من أقسامها الثلاثة، لتصبح جاهزة لتقديمها للأطراف المهتمة لاستخدام معلوماتها في دعم قراراتهم، لذلك سنبين ما يتعلق بإعداد القائمة أولا ثم ننتقل إلى عرض بعض استخداماتها في التحليل، على اعتبار أن استخدام المعلومات التي تفصح عنها القائمة للتعرف على بعض جوانب الواقع الاقتصادي للمؤسسة يمثل تفعيل للمعلومات المفصح عنها.

---

[1] bingilor paymaster frank , **oyadonghankereotujames , cash flow and corporate performance ,European journal of accounting auditing and finance research ,** united kingdom , vol 02, no 07 , 2014 , p78

[2] زاهر عبد الرحيم عاطف، **ادارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2009 ، ص.81

الفرع الأول :خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

انطلاقا من المصادر الثلاثة السابقة يتم إعداد القائمة وفق ثلاث خطوات[1]:

أولا: الخطوة الأولى

تحديد صافي الزيادة أو النقصان في النقدية كفرق بين رصيد النقدية أول وأخر الفترة، وتتم هذه الخطوة مباشرة لأنه يمكن احتساب الفرق من خلال تفحص قائمة المركز المالي المقارنة.

ثانيا: الخطوة الثانية

تحديد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية وتتطلب هذه الخطوة:

1.تحليل قائمة دخل السنة الجارية لتحويلها من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي؛

2.مقارنة الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات المتداولة؛

3.بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

ثالثا: الخطوة الثالثة

تحديد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وتتطلب هذه الخطوة:

1. تحليل بيانات الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات طويلة الأجل في حق الملكية؛

2. بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ.

[1]صافي فلوح وآخرون، **تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق**، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009، ص ص 100-101.

الفرع الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية بإحدى الطريقتين، الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، ومع أن معايير المحاسبة الدولية لم تلزم الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقة معينة إلا أنها أوصت بإعدادها وفقا للطريقة المباشرة وذلك للأسباب التالية:

– انها تقدم معلومات أكثر تفصيلا وفائدة عن مصادر النقدية مما يجعلها أكثر ملائمة للغايات التي وجدت من اجلها هذه القائمة؛

– تعرض معلومات أكثر تفصيلا عن الدورة النقدية لعمليات المنشأة مما يساعد في الوصول إلى تقديرات أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة لأنشطة المنشأة المستقبلية المختلفة ودفع حصص أرباح الأسهم في حين تفضل جهات عديدة من الناحية العملية إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة نظرا للمبررات التالية:

- ❖ انها أسهل وأقرب للفهم من الطريقة المباشرة؛
- ❖ توفر ربطا مفيدا بين قائمة التدفقات النقدية وبين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي؛
- ❖ اقل تكلفة من الطريقة المباشرة نظرا لسهولة إعدادها من قبل جميع الجهات المهتمة بإعداد هذه القائمة من داخل وخارج المنشاة.

هذا ولابد من الإشارة إلى أنه أي كانت الطريقة المتبعة في إعداد قائمة التدفقات النقدية فان الأمر يتطلب ميزانيتين لفترتين متتاليتين كما تتطلب الطريقة المباشرة بشكل خاص توفر قائمة الدخل عن الفترة المالية الأخيرة وفي كل الحالات قد تقتضي الحاجة الحصول على معلومات مالية إضافية لاستكمال إعداد هذه القائمة.

أولا: الطريقة المباشرة

تقوم هذه الطريقة على الإفصاح عن المكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل إجمالي بالنسبة إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة، إذ يتم تحويل كل رقم موجود في قائمة الدخل مباشرة من أساس الاستحقاق المحاسبي إلى الأساس النقدي

ولذلك سميت هذه الطريقة بالطريقة المباشرة، ويمكن تحويل الأرقام الواردة في قائمة الدخل والمعدة وفق أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بالاستعانة بالتغيرات في أرصدة بعض حسابات الميزانية[1].

ويتم إعداد هذه القائمة على الشكل الآتي:

الجدول رقم (2-1): نموذج لقائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:			
-التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
-المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين			
-الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
-الضرائب من النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية(يجب توضيحها)			
(أ) صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية			
الفوائد التي يتم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			

[1] حسين أحمد دحدوح، **دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2008، ص 216.

التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير أموال الخزينة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر :القرار المؤرخ في 26 يونيو2008 **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19 ، الصادر في2009/03/25 ، ص35.

وتتمتع هذه الطريقة بالمميزات التالية[1]:

1.تتميز بالشمولية حيث تفصح عن كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية التشغيلية مما يساعد مستخدميها على فهم عناصرها دون اللجوء للقوائم المالية الأخرى المعروضة؛

2.توفر معلومات أكثر تفصيلا وبصورة واضحة عن الآثار النقدية لأوجه النشاط التشغيلي للمؤسسة فهي أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي المستقبلي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها النقدية المختلفة؛

3.تعتبر المعلومات المفصلة أكثر إفادة وملائمة وموضوعية وهذا ما يتماشى مع متطلبات الإفصاح، كما تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر ملائمة.

[1]محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،** دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن،2006 ، ص169.

الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة

أطلق عليها أيضا طريقة التسوية إذ تبدأ هذه الطريقة بصافي الدخل كما يظهر في قائمة الدخل ويتم تعديله ببعض التسويات للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وبمعنى آخر فإن هذه الطريقة تقوم على تعديل صافي الدخل للعناصر التي تدخل في احتساب صافي الدخل دون أن تؤثر في النقدية لذلك سميت بالطريقة غير المباشرة . حيث يتم إضافة العناصر النقدية التي طرحت لتحديد صافي الدخل وطرح الإيرادات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل للوصول إلى صافي النقدية[1].

[1] حسين أحمد دحدوح ، مرجع سبق ذكره ، ص217 .

الجدول رقم (2-2): نموذج لقائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

البيان	الملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
الاهتلاكات والأرصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
تغير الموردين والديون الأخرى			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي			
(المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يونيو2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19 ، الصادر في2009/03/25 ص 35.

وتمتاز هذه الطريقة بالعديد من الخصائص تجعلها مفضلة أكثر من الطريقة المباشرة أهمها[1]:

1.تركيزها على الفروق بين الدخل وصافي التدفقات النقدية يساعد المستخدمين في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية وبين صافي الدخل، مما يجعلها توفر ربطا مفيدا بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى؛

2.سهولة تحليل ما تفصح عنه من معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية؛

3.سهولة عرض المعلومات بموجب هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد القائمة بالمقارنة بالطريقة المباشرة؛

4.معظم معدي القوائم المالية ومستخدميها لديهم دراية وخبرة بهذه الطريقة.

المطلب الثالث: مراحل بناء قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مراحل بناء قائمة التدفقات النقدية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتطرق إلى إستخدامتها.

الفرع الأول: مراحل بناء قائمة التدفقات النقدية

يقوم المحاسب بعد تجميع كافة المعلومات بإتباع الخطوات التالية[2]:

[1] حسين أحمد دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص22 .

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن،2006 ، ص ص201-202.

أولا: إيجاد التغير في النقدية ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان في الرصيد النقدي وما يعادلها؛

ثانيا: رصد التغيرات في بنود الميزانية، حيث يتم هنا رصد التغيرات الحاصلة في مختلف بنود الميزانية سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي؛

ثالثا: احتساب التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشرة أو الغير مباشرة؛

رابعا: احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والتشغيلية، حيث يتم هنا جمع التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعدلها في آخر المدة.

الفرع الثاني: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

وتفيد قائمة التدفقات النقدية داخليا إدارة المشروع وخارجيا المستثمرين والدائنين وغيرهم حيث يكمن استخدامها:

أولا: استخدامات الإدارة

فإدارة المشروع تستخدم قائمة التدفقات النقدية لتقييم موقف السيولة وتحديد سياسة توزيع الأرباح وتقييم آثار القرارات على الاستثمار والتمويل وبالتالي قد تستخدم الإدارة هذه القائمة لتقرير مدى الحاجة لتمويل قصير الأجل لسداد الالتزامات المتداولة ولزيادة أو تخفيض توزيعات الأرباح والتخطيط لاحتياجات الاستثمار والتمويل[1].

كما تستخدمها الإدارة لفحص السيولة وتحديد سياسة التوزيعات وتقييم تأثير القرارات والسياسات المرتبطة بالاستثمار والتمويل، وبعبارة أخرى قد تستخدم الإدارة هذه القائمة لتحديد

[1] محمد علي وهدان واخرون، **المحاسبة عن التدفقات النقدية، كلية التجارة، جامعة المنفورة**، مصر،2009، ص ص25-26.

ما إذا كان التمويل قصير الأجل مطلوبا لسداد الالتزامات الجارية ولتقرير زيادة وتخفيضها التوزيعات ولتخطيط الاستثمار.

ثانيا: استخدامات المستثمرين والدائنين

حيث يستخدم المستثمرين والدائنون هذه القائمة في تقييم مقدرة المشروع على تحقيق تدفقات نقدية موجبة وقدرتها على سداد الديون وإجراء توزيعات لأرباح وتقدير مدى الحاجة لتمويل إضافي كما تستخدم القائمة في شرح الاختلاف بين صافي الدخل من واقع قائمة الدخل وصافي التدفقات النقدية تبين الأثر النقدي لأنشطة الاستثمار والتمويل خلال الفترة[1].

أما المستثمرون والدائنون فيحتاجون قائمة التدفقات النقدية لتقييم قدرة المشروع على إدارة التدفقات النقدية لإنتاج تدفقات نقدية إيجابية في المستقبل وهي اللازمة لسداد التزامات الأسهم وتوزيعها وفوائد الديون وتوفر النقود لتمويل الاستثمارات الإضافية والتوسعات.

[1] نادية سامي خضر، **دراسة لإعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف لتنمية والاستثمار**، مجلة بحوث المستقبل، العدد22 ، الإصدار04 ، كلية الحدباء الجامعية، العراق، 2008، ص127 .

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مقاربة التدفقات النقدية

توجد العديد من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة والتي تصنف إلى:

المطلب الأول: نسب تقييم سيولة المؤسسة

ترتبط قوة أو ضعف المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإذا كان صافي التدفق النقد من الأنشطة التشغيلية موجب فهذا يعني فائض نقدي يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل أما إذا كان سالبًا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك لبيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل زد على ذلك فإن عرض مصادرها واستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد في اختيار مدى كفاءة سياسة التحصيل[1].

من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة واستعمالها لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي[2]:

الفرع الأول: نسب تغطية النقدية

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص162 .

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص331-332.

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

الفرع الثاني: نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي}}{\text{فوائد الديون}}$$

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد توجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

الفرع الثالث: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية.

الفرع الرابع: نسبة النقدية اللازمة لتسديد أقساط الديون

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية اللازمة لتسديد الاقساط الديون} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي}}{\text{الديون المسددة}}$$

المطلب الثاني: نسب تقييم جودة الأرباح المؤسسة

تشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض(الرفع المالي)، وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية، وتقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفع والعكس بالعكس، في حين كلما ارتفع صافي التدفق لنقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت أرباح المؤسسة والعكس بالعكس[1].

من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة واستخدامها لتقييم ربحية المؤسسة ما يلي[2]:

الفرع الأول: نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي شغيلي} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي}}{\text{الاحتياجات النقدية التشغيلية}}$$

توضح هذه النسبة قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

---

[1] موسى صويطي ومحمد مطر، **التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن 2008، ص268 .

[2] شعيب شنوف، **الحديث طبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن، 2016، ص ص 330-331.

الفرع الثاني: نسبة النقدية من النشاط التشغيلي

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي شغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

توضح هذه النسبة قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة ناتج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة.

الفرع الثالث: نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الاصول من التدفق النقدي شغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

الفرع الرابع: نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات.

وتعطى بالعلاقة التالية[1]:

$$\frac{\text{التدفقات النقدي التشغيلي المحصل من عند الزبائن}}{\text{صافي المبيعات}}$$

[1] إسلام هلايلي، نور الدين أحمد قايد، **دور قائمة التدفقات النقدية للخزينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، المجلد 14، العدد 03، 2020، ص230.

وتعكس هذه النسبة مدي كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

المطلب الثالث: نسب تقييم السياسة التمويلية لمؤسسة

من أهم النسب في هذا المجال ما يلي[1]:

الفرع الأول: نسبة التوزيعات النقدية

وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}$$

توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، كما تعتبر مؤشرات لقدرة المؤسسة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.

الفرع الثاني: نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{التحصيلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-166.

الفرع الثالث: نسبة الإنفاق الرأسمالي

وتحدد بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل واصدارات الأسهم والسندات}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة، ونخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة موائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

إضافة إلى ما سبق هناك نسب أخرى والتي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة تتمثل فيما يلي[2]:

أولا: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل

وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مدفوعات الدين طويل الأجل}}$$

---

[1] شعيب شنوف، **الحديث طبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي الماليSCF** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 333-334.

[2] حمزة بن خليفة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقيم الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي" EDIMMA الوادي"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص76.

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرات ايجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

ثانيا: نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية

وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية إلى التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية}}{\text{النفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية}}$$

توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، كذلك تعتبر مؤشرات على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة.

ثالثا: التدفق النقدي المتاح

ويحدد بالعلاقة التالية[1]:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (– الإنفاق الرأسمالي + توزيعات)

هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم كأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على

[1] حمزة بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص76.

استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.

الخلاصة:

تعتبر قائمة تدفقات الخزينة من اهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، فالمسير المالي يعتمد هذا الجدول لتسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتفادي الإفلاس وتكاليفه.

كما أن تبويب التدفقات المالية الى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويله يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حده بصورة مستقلة اذ يرى الاحصائيون أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أكثر أهمية على أساس أنها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية.

كما ان تحليل جدول تدفقات الخزينة يتيح الحصول على مؤشرات هامة تفيد مستخدمي القوائم المالية على تقييم المؤسسة، ولها أهمية كبيرة في التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات.

إن قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها تعد من الأدوات المهمة في التحليل المالي، حيث توفر معلومات لا تظهر في الميزانية وجدول حسابات النتائج، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في نشاط المؤسسة.

الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في تقييم الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في تقييم الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

تمهيد:

بعد تقديم الإطار النظري لتقييم المؤسسة وسياسة توزيع الأرباح، وأهم النظريات المفسرة لتأثير هذه الأخير على قيمة المؤسسة، ونظرا لأهمية التي يكتسبها الموضوع كان من المهم ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وسنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، وذلك في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

– المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

– المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مقاربة التدفقات النقدية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة تسيير فندق ثلاث الأوراسي

سنتطرق في هذا المبحث للتعريف بمؤسسة التسيير الفندقي لسلسة فنادق والتي يشرف على وحدات فندقية إضافية، وبعدها نقوم بتعريف وحدة فندق الأوراسي.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة التسيير الفندقي لسلسلة فنادق الأوراسي وتطورها التاريخي

الفرع الأول: التعريف بمؤسسة التسيير الفندقي

تشرف مؤسسة تسيير الفندقي لسلسة فنادق الأوراسي على أربعة وحدات فندقية ثلاثة منها متواجدة بالجنوب، وقد أنظمت هذه الأخيرة إبتداءا من01/ 01 / 2010 إلى مؤسسة التسيير الفندقي لسلسة الأوراسي بقرار من مجلس الدولة الذي اتخذ في اجتماعه بتاريخ 04/ 10 / 2009 للإشراف وإدارة الفنادق الثلاثة: فندق البستان بالمنيعة، فندق الريم ببني عباس بشار، وفندق جيلالي مهري بورقلة، بالإضافة إلى الوحدة الفندقية الأصلية متمثلة في فندق الأوراسي.

عملا بقرارات الجمعية العامة غير العادية وقبل التوقيع على محضر المناقشة لمنح وانتقال عملية الاستغلال، أجريت الخبرة المحاسبية لأعمال نهاية السنة 2009 بناءا على طلبها من طرف مؤسسة تسيير الفندقي لسلسة الأوراسي وموافقة مؤسسة التسيير السياحي هذه الخبرة مست كل وحدات الجنوب بهدف ضمها، حيث استمرت عدة أشهر بسبب بعض الصعوبات المتعلقة بالحسابات وكذا تسوية بعض الحالات ،لاسيما الجوانب المتعلقة بالديون والمستحقات الجبائية...الوقت المخصص لإضفاء الطابع الرسمي على عملية مطابقة وحدات الجنوب لم يؤثر على سير الأعمال الأخرى للمؤسسة، مع العلم أن في نفس الفترة

كانت هناك أعمال ذات أولوية مثل إجراءات اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد في التسيير وكذلك التحضير لعقد الجمعية العامة العادية للمؤسسة[1].

الفرع الثاني: نبده تاريخية عن فندق الأوراسي

سنتطرق في دراستنا إلى وحدة فندق الأوراسي المتواجدة بالعاصمة، دون بقية الفنادق الأخرى، حيث أن فندق الأوراسي مصنف ضمن 5 نجوم، افتتح في 02 ماي 1975 م تحت إشراف وزارة السياحة و الثقافة وكان عملية تسييره مسندة للمؤسسة الوطنية للسياحة الفندقة إلى غاية سنة 1997 م، ثم تلتها المؤسسة الجزائرية للسياحة و الفندقة إلى غاية سنة 1979م، وأخيرا من طرف المكتب الوطني للاجتماعات والمؤتمرات إلى غاية سنة 1983 م، وفي نفس السنة تم تأسيس مؤسسة التسيير الفندقي بموجب الأمر رقم 83- 226 الموافق ل 02 أفريل 1983 م، وفي 12 فيفري 1991 م تم تغيير الشكل القانوني للمؤسسة لتتحول إلى المؤسسة الاقتصادية العمومية وهي مؤسسة ذات أسهم برأس مال قدره 40 مليون دينار تحت اسم SPA EGH EL AURASSI .

في21 / 02 /1998 م اختيرت مؤسسة تسيير فندق الأوراسي من بين المؤسسات العمومية التي فتحت رأسمالها ودخلت في البورصة بأسهم من رأس مالها الاجتماعي المفتوح للجمهور والمقدر ب % 20، أي ما يعادل 12000000 سهم، وقد تم إعداد ملخص إعلامي ومخطط اتصال متعلق بعرض عمومي لبيع فندق الأوراسي خلال الفترة الممتدة من 15جوان إلى 25 جويلية لسنة 1998.

تجاوزت النتائج المحصلة في العرض العمومي عدد الأسهم الصادرة في السوق، وكانت 2001237 سهم موقعة بأغلبية ساحقة من المساهمين الصغار، كل هذه النتائج أدت إلى

[1] بن علية بن جدو، **الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 101.

إعادة النظر في التجزئة المعلن عنها في خدمة المساهمين الصغار المفضلين وهذا في حدود نسبة % 20 من رأسمالها الاجتماعي، ودخلت مؤسسة الأوراسي في البورصة إبتداءا من 2000/02/14 م، على أساس مبلغ مبدئي قدرت 400 دج للحصة، وقد عرف فندق الأوراسي مند هذا التاريخ انخفاضا في قيمة السهم وتوقف عند 265 دج حسب تحديد السعر في2005/01/31م، ومكنت هذه الوضعية المؤسسة من تسجيل أرباح معتبرة سنة 2003 م ،بمعدل مردودية خال من الضرائب بنسبة% 5.7 بينما معدل التوظيف المحدد من المؤسسات المالية لا يتجاوز معدل نسبته% 3.

هذا وتسعى مؤسسة تسيير فندق الأوراسي إلى المضي قدما نحو رفع مردودية خدماتها وتحسين صورتها التجارية، حيث يقدر رأسمالها ب 150.000.000 دج تمثل 6000000 سهم بقيمة اسمية تقدر ب 250 دج للسهم وبعدد مساهمين يقدر ب 9590 مساهم[1].

الفرع الثالث: التعريف بالفنادق الأخرى التابعة لمؤسسة تسيير سلسلة فنادق الأوراسي

كما سبق ذكره، فقد تم ضم ثالث فنادق إلى مؤسسة التسيير الفندقي لسلسلة فنادق الأوراسي، وهي :

أولا: فندق الريم ببني بلعباس

يقع فندق الريم ببني بلعباس على بعد 240 كيلومتر من وسط مدينة بشار، الجزء الأول من هذه المؤسسة دشن سنة 1973، وتم الانتهاء من عملية إنجازه كلية مع بداية سنة 1986، بمساحةّ إجمالية تقدر بـ 147،22 متر مربع. يحوي فندق الريم على 120 غرفة ضمن 07 أجنحة، مطعم بقدرة استيعاب تصل إلى 240، وقاعة متعددة الخدمات لتنظيم مختلف الأنشطة كالملتقيات والندوات والمحاضرات، كما يوجد به مسبح وملعب للتنس

[1] عبد الكريم بوحادرة، **أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة، دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم دراسة حالة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص152.

وحظيرة للسيارات بقدرة 120 موقف، وكذلك حمام، ويتكون من ثالث مستويات الطابق الأرضي وطابقين علويين يطلان على مناظر خالبة كواحة النخيل والكثبان الرملية.

كما تم إعادة تهيئته في إطار البرنامج المسطر من طرف الدولة لتحديث وعصرنة المنشآت الفندقية والسياحية ضمن اتفاقية بين الخزينة العمومية والقرض الشعبي الجزائري، الغلاف المالي المخصص لهذه العملية ارتفع إلى 630 مليون دينار جزائري تسدد خلال 15 سنة .

كما استفادت المؤسسة كذلك من امتياز التنازل بالدينار الرمزي على العقارات والمباني المنجزة، وفي إطار تنفيذ برنامج عصرنة الفنادق تم وضع دفتر أعباء وتم الاعلان عن مناقصة وطنية ودولية لاختيار مكتب الدراسات الذي يكلف بإنجاز ومتابعة ومراقبة الأشغال .

ثانيا: فندق البستان بالمنيعة

يقع هذا الفندق على بعد 270 كيلومتر من عاصمة ولاية غرداية على طريق الجنوب الكبير، مصنف ضمن فئة فنادق ثلاث نجوم، يتربع على مساحة قدرها 402،16 متر مربع، فهي واحدة من أجمل واحات الجنوب، يتسع لـ 240 سرير موزع على 120 غرفة ومطعم يتسع لمئة مقعد، مسبح، ملعب التنس وحظيرة للسيارات، هذا الفندق كذلك عرف عملية تهيئة وتحديث لمرافقه وتجهيزاته، حيث تنافس مجموعة من مكتب الدراسات بالمنطقة لإنجاز ذلك، وفي إطار انضمام هذه المؤسسة إلى سلسلة فنادق الأوراسي، ستتكفل المؤسسة المسيرة سلسلة فنادق الأوراسي بإدارة الاتفاقية المتعلقة بالمشروع، الغلاف المالي المخصص لذلك من طرف الخزينة العمومية بلغ 438 مليون دينار جزائري مخصصة لدارسات وقد تم تخصيص تمويل إضافي من طرف مجلس تسيير مساهمات الدولة يقدر ب:127 مليون دينار جزائري .

ثالثا: فندق مهري بورقلة

يقع هذا الفندق في وسط مدينة ورقلة، مصنف ضمن فئة فنادق ثلاث نجوم، ويتربع على مساحة تقدر بـ:25،910 متر مربع، يحوي على 118 سرير ضمن 60 غرفة، مطعم يتسع لـ 100 مقعد، مسبح، ملعب للتنس وحضيرة للسيارات. استفادت هذه المؤسسة من أول برنامج للتهيئة بمبادرة من ولاية ورقلة وممولة من الصناديق الخاصة بولايات الجنوب بسقف مالي قدرة 261 مليون دينار جزائري، وقد تم تخصيص تمويل إضافي من طرف الحكومة على غرار الفنادق الاخرى بمبلغ 744 مليون دينار جزائري.

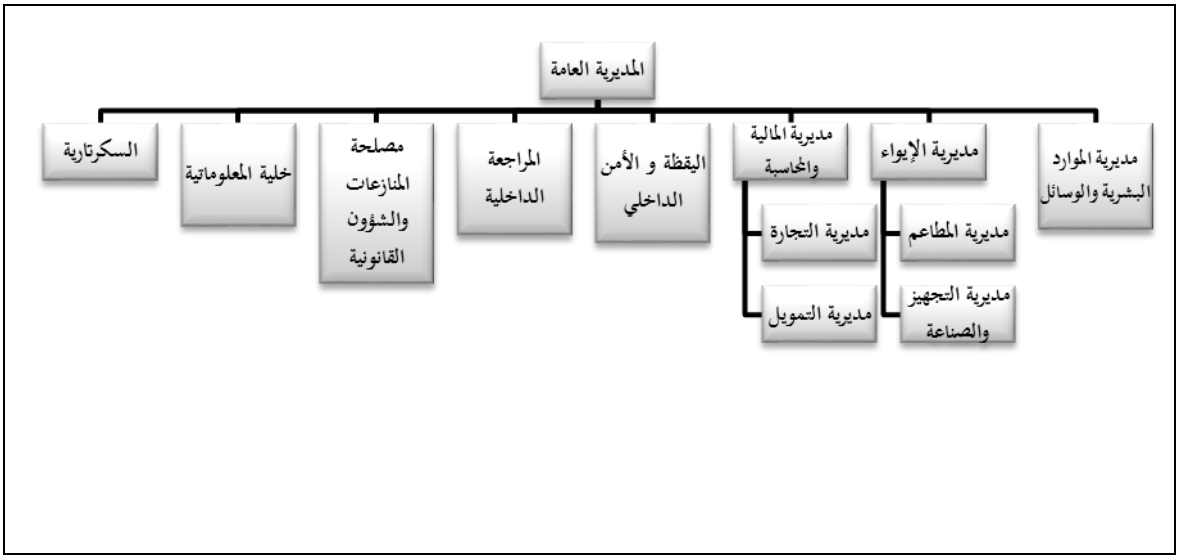
المطلب الثاني :التنظيم العام لفندق تسيير الأوراسي

سيتم في هذا المطلب عرض الهيكل التنظيمي لفندق الأوراسي وتقديم شرح لهذا الهيكل.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لتسيير فندق الأوراسي

يرتكز الهيكل التنظيمي لفندق الأوراسي على مجموعة وظائف تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق أهدافها كما يوضحه الهيكل التنظيمي للمجمع:

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي لإدارة فندق الأوراسي



المصدر: بن علية بن جدو، **الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص122 .

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي لإدارة فندق الأوراسي

يتشكل الهيكل التنظيمي لإدارة مؤسسة فندق الأوراسي من المديريات المصالح التالية[1]:

أولا: المديرية العامة

تتحدد مهمة المديرية العامة في ضمان أفضل تسيير للفندق من خلال:

1. تحديد الاهداف وإتخاد القرارات الإستراتيجية المتعلقة بأداء الفندق؛

2. مراقبة الأعمال على كل المستويات، والسهر على التنسيق بين مختلف المديريات والمصالح؛

3. الاجتماع بمجلس الإدارة للبحث في التطورات التي تحدث على مستوى الفندق، ومن مهامه معالجة أنشطة المجمع في نهاية السنة وإعداد مخطط عمل للسنة القادمة.

وتشرف المديرية العامة مباشرة على المصالح التالية:

أ. **السكرتارية:** تتولى تنظيم وترتيب أعمال المديرية العامة؛

ب. **خلية المعلوماتية:** تقوم بمتابعة تجهيزات برامج المعلوماتية الخاصة بإدارة المؤسسة؛

ت. **مصلحة المنازعات والشؤون القانونية** :تهتم بالشؤون القانونية المتعلقة بالمؤسسة خاصة النزاعات مع الأطراف الخارجية؛

ث. **المراجعة الداخلية** :تقوم بتقييم الرقابة الداخلية وطرق تسيير المؤسسة بهدف المحافظة على ممتلكات الفندق، وتوجيه النصح الإرشاد للإدارة العامة لرفع وتحسين كفاءة التسيير وضمان سيرورة نشاط المؤسسة؛

[1] بن علية بن جدو، **الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص104-106.

ج. **مصلحة اليقظة الأمن الداخلي النظافة:** تقوم بضمان الأمن الداخلي والخارجي للفندق، كما تشرف على توجيه أعوان الأمن، وكذا الأعوان المكلفين بالمساحات الخضراء بالفندق، والأعوان المكلفين بالنظافة الداخلية لمرافق الفندق.

ثانيا :مديرية الإيواء

تشرف على مصلحة الاستقبال والتي تتمثل مهامها في استقبال الزبائن وتسجيل المعلومات اللازمة عنهم، كما تقوم بمتابعة عملية الحجز للزبائن، وتسيير صندوق الاستقبال، والإشراف على مصلحة الطوابق والتي تتمثل مهمتها في المراقبة المستمرة للغرف، والتجهيزات المستعملة فيها، كما تهتم هذه المديرية بمتابعة مكتب المطار، ومركز الأعمال الخاص بالزبائن.

ثالثا :مديرية المطاعم

تتمثل مهامها في تسيير مطاعم الفندق، من مطابخ وتقديم الإطعام للزبائن، مراقبة تحضير الطعام وفق قائمة المأكولات، ومتابعة طلبات الزبائن، بالإضافة إلى المقهى قاعة الشاي، كما تعني بتقديم خدمة الغرف.

رابعا: مديرية المستخدمين والوسائل

تتكون من مصلحة تسيير المستخدمين، مصلحة التكوين، مكتب الشؤون الاجتماعية، وتهتم بتوظيف العمال، صياغة عقود العمل وكشوف الرواتب، مراقبة الغيابات تنظيم العطل، تكوين المستخدمين المتربصين، كما تشرف على تسيير حظيرة السيارات التابعة للفندق.

خامسا: المديرية التجارية

تتكفل بمختلف المعاملات التجارية للفندق، التنسيق مع مختلف المديريات فيما يتعلق بذلك؛

سادسا: مديرية المالية والمحاسبة

وتتمثل مهامها في مراقبة ميزانية الفندق، والاهتمام بالملفات الإدارية وما يتعلق بالخزينة ومتابعة الفواتير، وتضم مصلحة المحاسبة العامة، مكتب الفوترة، الصندوق الرئيسي، خلية المراقبة، خلية البورصة؛

سابعا: مديرية التجهيز والصيانة

تعمل على توفير التجهيزات اللازمة لمختلف المصالح والمديريات كما تعمل على السير الحسن لمختلف التجهيزات الكهربائية الإلكترونية الموجودة بالفندق، وصيانتها وإصلاحها عند حدوث الأعطاب، كالتجهيزات، المعدات الكهربائية، أجهزة التبريد، المصاعد الأنابيب، معدات الهاتف.... إلخ.

ثامنا: مديرية التموين

تعمل على تزويد المطاعم المقاهي بالمواد اللازمة، ومتابعة المشتريات من المواد الغذائية والمشروبات، ومتابعة المخزون، وتضم مكتب المقتصد، مصلحة التموين، المخزون التقني، المخزون المشترك.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مقاربة التدفقات النقدية

بعد ما تم التعرف على المؤسسة محل الدراسة ألا وهي فندق الأوراسي سنقوم في هذا المبحث بتحليل الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وأيضا تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة تغير العناصر المكونة له، وكذا تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية المشتقة.

المطلب الاول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

قسمنا هذا المطلب الى ثلاث فروع على النحو الاتي:

الفرع الأول: رأسمال العامل FR

يعتبر رأسمال العامل مؤشر أساسي للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة وهو عبارة عن:

(أموال خاصة وخصوم غير جارية –الأصول غير جارية) "تمويل"

بعبارة أخرى:

(أصول جارية–خصوم جارية) "تغطية"

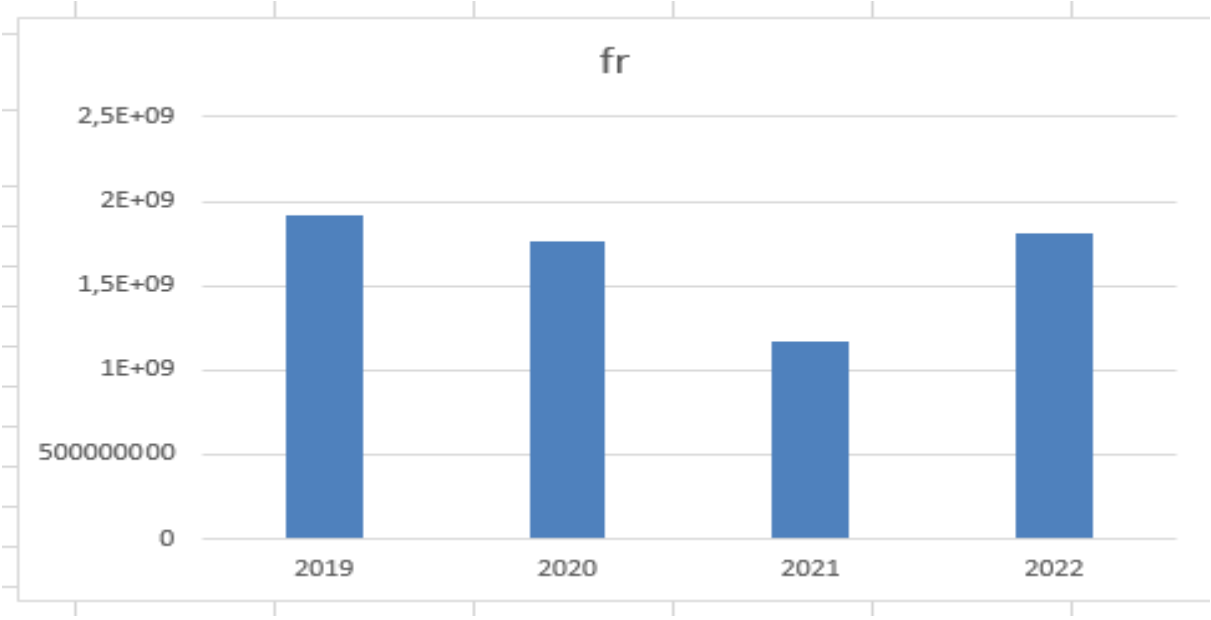
الجدول رقم (3–1): يوضح رأسمال العامل FR للفترة الممتدة من 2019_ 2022.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020	2021	2022
FR	1914958631,1	1758941186,4	1174676810,7	1806212640,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للفترة الممتدة من 2019_ 2022.

الشكل رقم(3-2): التمثيل البياني يوضح رأسمال العامل FR للفترة الممتدة من 2019_ 2022.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-1)

نلاحظ من خلال الجدول (3-1) والشكل البياني (3-2) أن قيمة رأسمال العامل خلال سنوات الدراسة قيمة موجبة، وهذا يعني وجود توازن مالي يؤكد على قدرة المؤسسة على تمويل أصولها غير جارية من أموالها الدائمة ويعني ان المؤسسة قادرة على مواجهة الاستحقاقات وضامته لتوازن هيكلها المالي حتى في حالة تعرضها للمخاطر، وتتمكن من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى.

الفرع الثاني: احتياج رأسمال العامل BFR

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتها ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)، إذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

احتياج رأسمال العامل: (أصول جارية-قيم جاهزة) -(ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية).

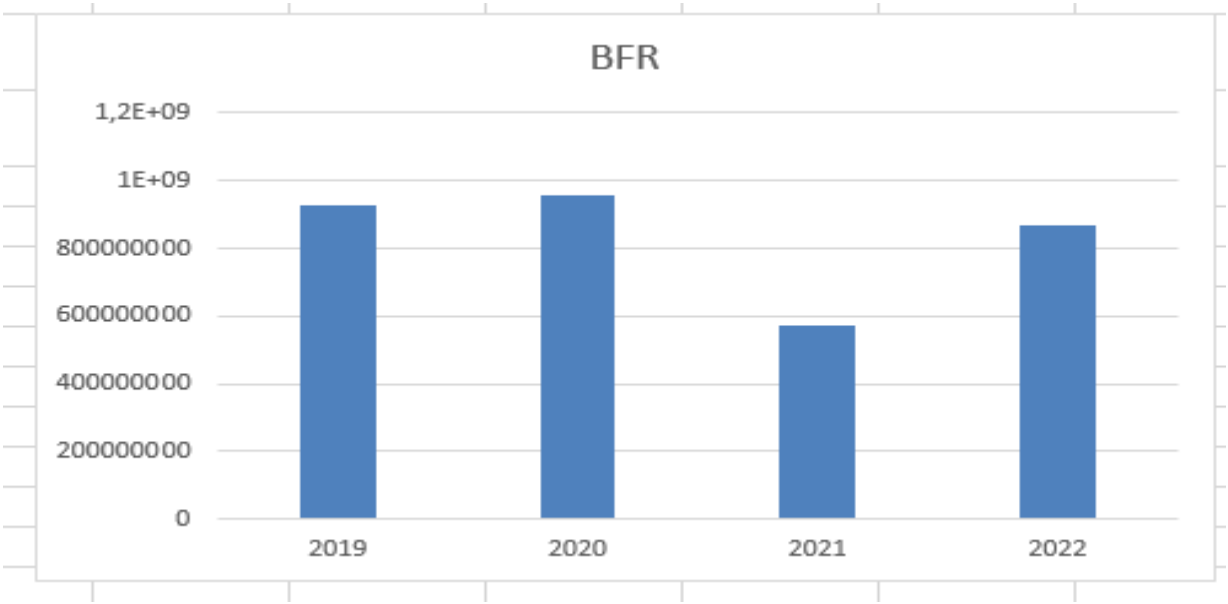
الجدول رقم (3-2): يوضح احتياج رأسمال العامل BFR للفترة الممتدة من 2019_ 2022.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020	2021	2022
BFR	926830767,7	958875192,15	571897039,94	865992350,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للفترة الممتدة من 2019_ 2022.

الشكل رقم(3-3): التمثيل البياني يوضح احتياج رأسمال العامل BFR للفترة الممتدة من 2019_ 2022.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-2).

أن المؤسسة من خلال الجدول (3-2) والشكل البياني (3-3) خلال سنوات الدراسة ان احتياج رأسمال العامل موجب وهذا يعني ان المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجات الدورة.

الفرع الثالث: الخزينة TR

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، حيث أن القيم الجاهزة فقد تشمل الخزينة مضافا اليها القروض المصرفية ويمكن أن تتساوى الخزينة والقيم الجاهزة في حالة المؤسسة لا تحتاج الى قروض مصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

وهي عبارة عن:

رأسمال العامل–احتياج رأسمال العامل

أو بعبارة أخرى:

القيم الجاهزة–سلفات مصرفية

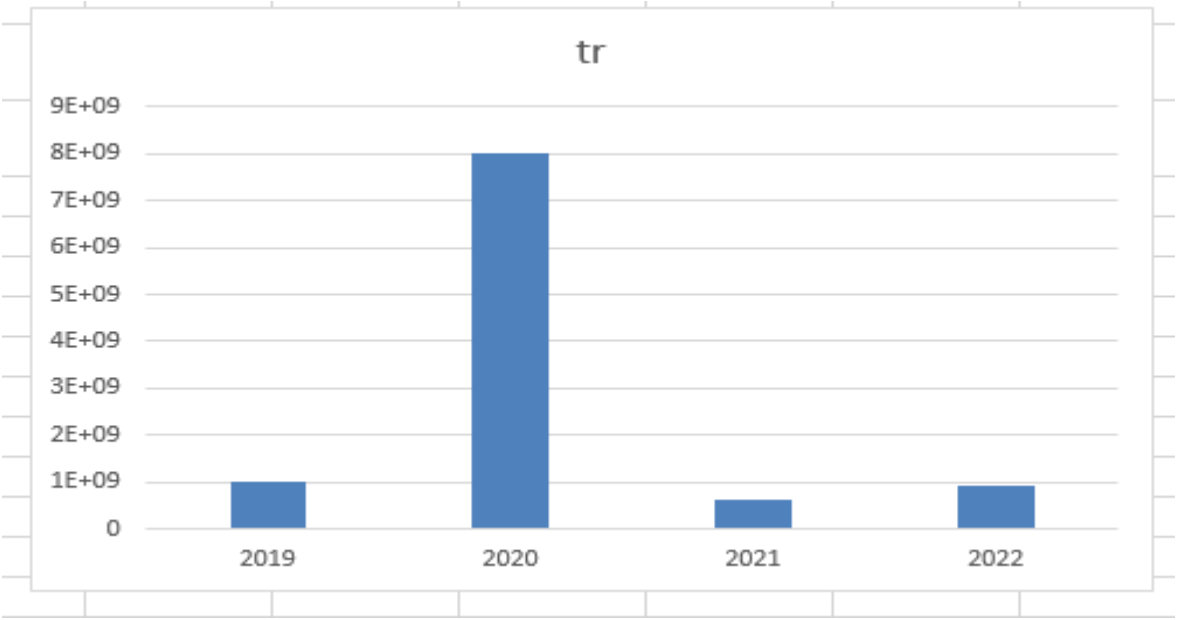
الجدول رقم (3–3): يوضح الخزينة TR للفترة الممتدة من 2019_ 2022.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020	2021	2022
TR	988127863,4	8000065994,25	602779770,76	940220290

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للفترة الممتدة من 2019_ 2022.

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني يوضح الخزينة TR للفترة الممتدة من 2019_ 2022.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-3).

من خلال الجدول رقم (3-3) والشكل البياني (3-4) أعلاه نلاحظ أن الخزينة كانت في موجبة حسنة خلال سنوات الدراسة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن خاصة خلال سنة 2020.

المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة اتجاه تغير العناصر المكونة له للفترة 2019-2022

قبل تحليل اتجاه تغير كل نشاط من جدول تدفقات الخزينة قمنا باعداد جدول تدفقات الخزينة مختصر للفترة 2019-2022 كالاتي:

الجدول الرقم (3-4): جدول تدفقات الخزينة للفترة 2019-2022

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020	2021	2022
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:	-2418764012 .97	1004457775.23	1103371887.00	1810012546.13
❖ تحصيلات الزبائن والمدينون الاخرون.	1669356805.00	-946293944.22	-951418066.97	-153393915.45
❖ مدفوعة للموردين والمستخدمين.	-16531496.03	-12939783.86	-60458532.77	-5945500.07
❖ فوائد ومصاريف مدفوعة.	-66460925.24	-3840860.36	-6855302.77	-5570502.84
❖ ضرائب مدفوعة على النتائج.	638671643.54	26335221.36	-	69141330.00
❖ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية	-	22729686.43	84639984.33	331698577.81
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ) .	638671643.54	22729686.43	84639984.33	331698577.81
تدفقات الخزينة المتأتية من الانشطة الاستثمارية.	-448654289.24	-137561235.39	-25221616.32	-13354143.52
❖ تسديدات حيازة تثبيتات مادية ومعنوية ومالية	1673176.77	-	-1000000.00	-2159850.00
❖ تحصيلات التنازل عن تثبيتات مادية ومعنوية ومالية	-	-	902751.36	-
❖ فوائد مقبوضة الحصص مستلمة	101250.00	62500.00	-	25000.00
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية(ب)	-446879862.47	-137498735.39	-25318864.96	-15488993.52
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية	00.00	-	-	-
❖ تحصيلات عقب إصدار أسهم	-144092050.00	-131350.00	-1981018.00	-3133610.00
❖ حصص ومكافآت مدفوعة	1244731054.27	2762777885.11	438577866.53	171068120.83
❖ الحصول على قروض جديدة	-	-	-	-
❖ تسديدات قروض	-1064805163.76	-2893666084.59	-397609665.05	-241131878.79
❖ تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على السيولة وشه السيولة	-7918673.41	57728638.99	-3529664.05	-20141676.91
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية(ج) .	27915167.10	-73290910.49	35457519.43	-93339044.87
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)	219706948.17	-188059959.45	94738638.80	222870539.42
أموال الخزينة معادلاتها عند افتتاح السنة المالية.	-775371428.96	-995078377.13	-807018417.68	-901797065.48
أموال الخزينة معادلاتها عند إقفال السنة المالية.	-995078377.13	-807018417.68	-901797056.48	-1124667595.90

تغير أموال الخزينة خلال الفترة	219706948.17	-188059959.45	94778638.80	222870539.42
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	995078377.13	807018417.68	601689771.82	184950389.18

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (1،2،3).

سنحاول تحليل اتجاه تغير كل نشاط من جدول تدفقات الخزينة وذلك باستخدام العلاقة التالية:

التغير النسبي في قيمة البند = [(قيمة البند سنة المقارنة × قيمة البند سنة الأساس) / قيمة البند سنة الأساس] × 100

- **تحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية:** من خلال جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الاوراسي لسنوات فترة الدراسة تم احتساب اتجاه التغير باستخدام العلاقة السابقة، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (3-5): تحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفترة 2019-2022.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال	638671643.54	22729686.43	84639984.33	331698577.81
نسبة التغير "%"	/	-96	272.37	291.89

المصدر: بالاعتماد من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول رقم(3-4).

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني تحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفترة 2019-2022.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-5).

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم(3-5) والشكل البياني (3-5) نلاحظ أن المؤسسة خلال الفترة (2019-2022) شهدت تدفقات نقدية موجبة، أين قدرت على التوالي ب: 638671643.54 دج، 22729686.43دج، 84639984.33دج، 331698577.81دج، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تحقيق تدفقات لتمويل وتغطية احتياجاتها من خلال القيام بأنشطتها لدورة تشغيلية، بمعنى آخر أن المقبوضات أكبر من المسحوبات على الرغم من أن هذا التطور كان متذبذب حيث انخفضت بنسبة 96 %سنة 2020 لتعود للارتفاع سنة 2021 بنسبة 272 % و بنسبة 291.89% وذلك راجع للتطور السريع في سرعة تصريف المخزون أي أن المبيعات كانت أيضا في تطور سريع.

تحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: من خلال جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الاوراسي لسنوات فترة الدراسة تم احتساب اتجاه التغير باستخدام العلاقة السابقة، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

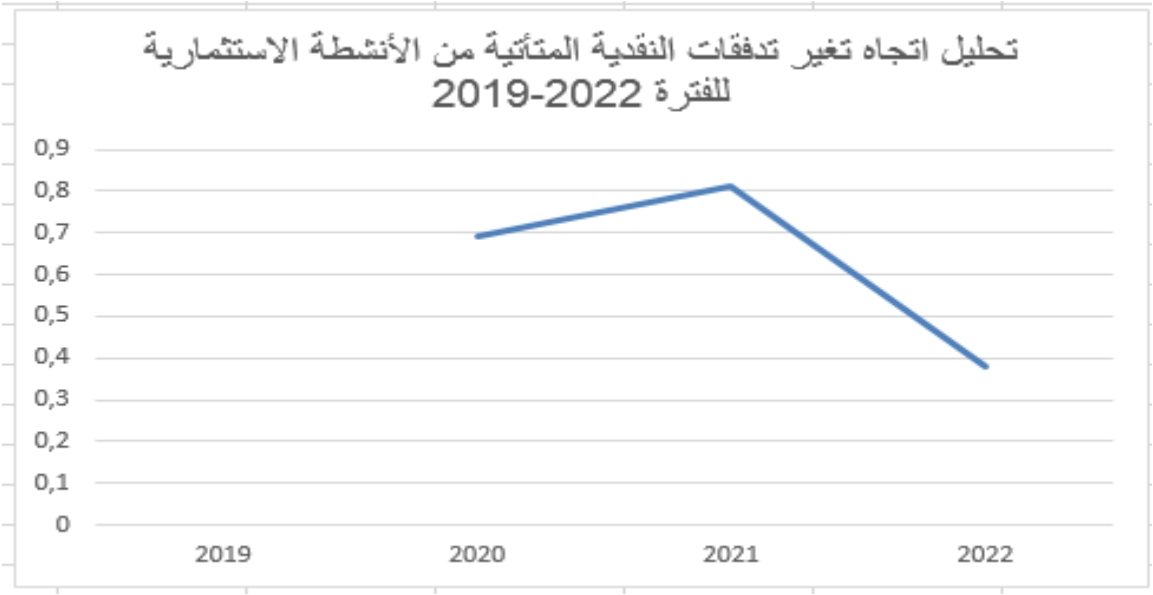
جدول رقم (3-6): تحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة 2022-2019.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	- 446879862.47	- 137498735.39	- 25318864.96	- 15488993.52
نسبة التغير "%"	/	-69	-81	-38

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة رقم(3-4)

الشكل رقم(3-6): التمثيل البياني لتحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة 2019-2022



المصدر: بالاعتماد من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-6)

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم (3-6) والشكل البياني (3-6) نلاحظ أن المؤسسة حققت عجز في تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية خلال الفترة 2019-2022 وقدرت على التوالي بـ - 446879862.47دج، -137498735.39دج، -25318864.96 دج 15488993.52 دج. ففي 2019 حققت عجز وذلك بسبب أن المسحوبات عن اقتناء استثمارات جديدة أكبر من التحصيلات النقدية عن عملية التنازل للاستثمارات، حيث كانت المسحوبات كبيرة ولم تستطع المؤسسة تغطيتها من خلال التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية. فاضطرت المؤسسة إلى التنازل على تثبيتات مادية ومالية. حيث أن العجز انخفض خلال سنوات الدراسة بنسبة 69%،81 % 38 % على التوالي وذلك على اعتبار أن النفقات الاستثمارية المادية والمعنوية والمالية أكبر من الإيرادات الاستثمارية.

من خلال تحليل تدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية يمكن القول إن الإيرادات المتأتية من الاستثمارات منخفضة مقارنة بالنفقات الاستثمارية.

- **تحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية:** من خلال جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الاوراسي لسنوات فترة الدراسة تم احتساب اتجاه التغير باستخدام العلاقة السابقة، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (3-7): تحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة 2019-2022

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية	27915167.10	-73290910.49	35457519.43	-93339044.87
نسبة التغير "%"	/	3.62-	1.48	3.63-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول رقم(3-4).

الشكل رقم(3-7): التمثيل البياني لتحليل اتجاه تغير تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-7).

التعليق على النتائج: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) والشكل البياني (3-7) أن المؤسسة حققت عجز خلال السنتين 2019-2020 وذلك بقيمة على التوالي 27915167.10دج، 73290910.49- دج وهذا يدل على أن التدفقات النقدية الداخلة أقل من التدفقات النقدية الخارجة، أي أن المؤسسة قامت بعمليات اقتراض صغيرة وهذا سيحملها أعباء مالية قليلة في المستقبل، غير أنها حققت ارتفاع بنسبة 1.48% سنة 2021. ولكن 2022 فقد شهد التدفق عجزا بقيمة: 93339044.87-دج وهذا يدل على أن التدفقات النقدية الداخلة أقل من التدفقات النقدية الخارجة وذلك بسبب قيام المؤسسة بسداد ديونها وهو مؤشر ايجابي على قدرة المؤسسة على التسديد.

- **تحليل اتجاه تغير الخزينة الاجمالية:** من خلال جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الاوراسي لسنوات فترة الدراسة تم احتساب اتجاه التغير باستخدام العلاقة السابقة، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (3-8): تحليل اتجاه تغير الخزينة الاجمالية للفترة 2019-2022.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020	2021	2022
أموال الخزينة معادلاتها عند افتتاح السنة المالية.	-775371428.96	-995078377.13	-807018417.68	-901797065.48
أموال الخزينة معادلاتها عند إقفال السنة المالية.	-995078377.13	-807018417.68	-901797056.48	-1124667595.90
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	-219706948.17	188059959.45	-94778638.80	-222870539.42
نسبة التغير "%"	/	1.85	-1.50	-3.53

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول رقم(3-4).

الشكل رقم(3-8): التمثيل البياني لتحليل اتجاه تغير الخزينة الاجمالية للفترة 2019-2022.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-8).

التعليق على النتائج: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) والشكل البياني (3-8) أن المؤسسة حققت خزينة سالبة طيلة فترة الدراسة 2019-2022

المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية المشتقة

تحتل النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية اهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وسنحاول من خلال هذا الجزء توضيح أهم هذه النسب وتحليلها.

الفرع الاول: مؤشرات تقييم السيولة

سنخلص أهم نسب السيولة المالية من خلال الجدول الموالي الذي يوضح نسب المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (3-9): حساب نسب السيولة المستخدمة في تقييم المؤسسة لمفترة 2019-2022

الوحدة: دينار جزائري

المقياس	النسب المالية	2019	2020	2021	2022
نسب السيولة	نسبة التغطية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	0.38	0.007	0.19	1.18
	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون	38.63	1.75	1.39	55.78
	نسبة التدفق النقدي من العمليات	0.57	0.019	0.11	0.35

	التشغيلية= صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية / الخصوم المتداولة				

المصدر: بالاعتماد من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول رقم(3-4).

بالاعتماد على الجدول رقم (3-9) سنقوم بتحليل مؤشرات السيولة لمؤسسة تسيير فندق الاوراسي للفترة 2019 – 2022 على النحو التالي:

- **نسبة تغطية النقدية:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة الالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

الشكل رقم(3-9): التمثيل البياني لنسبة تغطية النقدية.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-9).

من خلال النسب المتحصل عليها في الشكل رقم (3-9) نلاحظ أن تغطية النقدية في السنوات الأربع كانت موجبة و في انخفاض كبير قدرت ب ، (0.7%) ، (19%) ، على

التوالي ، حيث أن شهدت نسبة تغطية النقدية في سنة 2020 انخفاضا كبيرا مقارنة بسنة 2019 و قدر هذا الانخفاض ب 0.7%ليرتفع في سنة 2021 بنسبة (19%) ، يدل على عدم قدرة المؤسسة في تغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كشراء أصول ثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة على المؤسسة للمساهمين أو أية تدفقات نقدية خارجية أساسية أو ضرورية في أنشطة التمويل الاستثمار، أما بنسبة لسنة 2022 قدرت نسبة التغطية ب (118%) أي أن المؤسسة حققت نسبة تغطية اكبر من 1 و هذا يعني أن النشاط التشغيلي موجب واستطاع تغطية العجز و بالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى .

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:** توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد ديونها، فكلما انخفضت تصبح مؤشر سيء ينبئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة في تسديد فوائد الديون المستحقة.

الشكل رقم(3-10): التمثيل البياني لنسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-9).

بالاعتماد على النسب المتحصل عليها في الشكل رقم (3-10) نلاحظ أن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الدين في سنة 2019 موجبة (3863%) وهذا يعني أن المؤسسة لا تواجه مشاكل في السيولة بينما حققت قيمة موجبة في سنة 2020 قدرت ب 175% بسبب ارتفاع فوائد الديون مقارن بصافي التدفق النقدي التشغيلي. أما بالنسبة لباقي السنوات فنلاحظ ارتفاع في نسبها بقيمة قدرت ب (5578%) وهذا يدل على أن سيولة المؤسسة في وضعية جيدة في هذه الفترة.

- **نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم الجارية:** تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية على سداد الديون القصيرة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

الشكل رقم(3-11): التمثيل البياني لنسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم الجارية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-9).

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن النتائج كانت موجبة في جميع السنوات قدرت ب 57%، 1.9%، 11%، 35% على التوالي وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل.

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم جودة الأرباح

سنلخص أهم نسب الربحية من خلال الجدول الموالي الذي يوضح نسب المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (3-10): حساب نسب الربحية المستخدمة في تقييم المؤسسة لمفترة 2019-2022

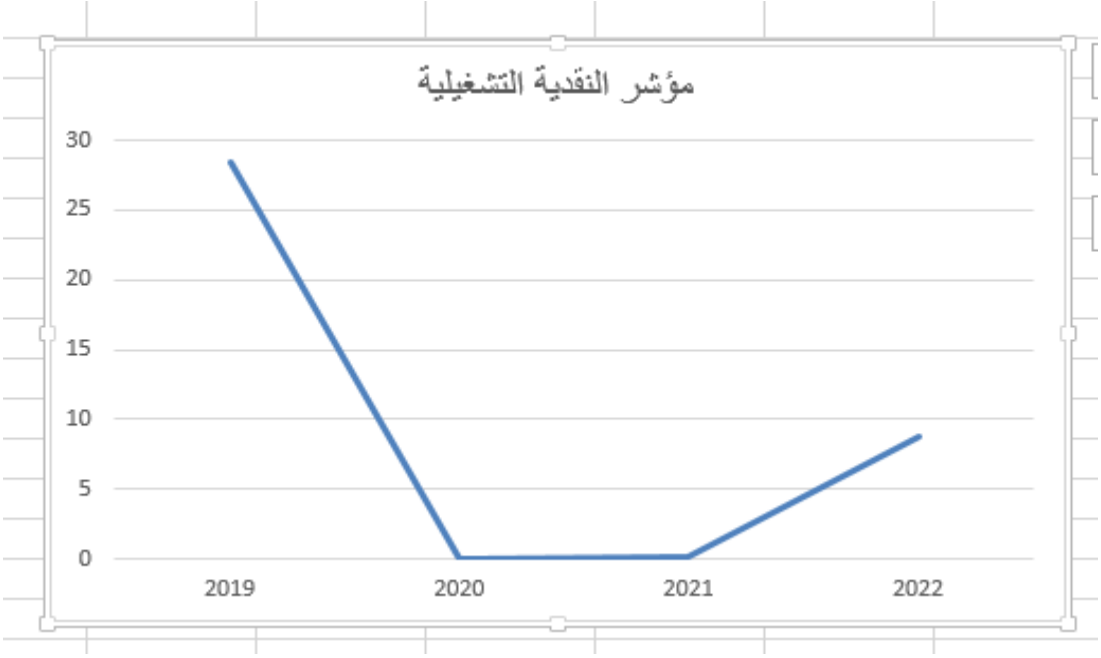
المقياس	النسب المالية	2019	2020	2021	2022
نسب الربحية	مؤشر النقدية التشغيلية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /صافي الربح	2837	-3.4	16	874
	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ المبيعات	31.06	2.8	8.1	16.78
	نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الموجودات	5.7	0.218	2.9	13.04

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-4).

بالاعتماد على الجدول رقم (3-10) سنقوم بتحليل أهم نسب الربحية لمؤسسة تسيير فندق الاوراسي للفترة 2019 – 2022 على النحو التالي:

- **مؤشر النقدية التشغيلية** :توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

الشكل رقم(3-12): التمثيل البياني لنسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم الجارية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-10).

بالاعتماد على النسب المتحصل عليها في الجدول رقم (3-10) والشكل البياني رقم (3-12) كانت موجبة خلال فترات الدراسة 2019-2021-2022 وقدرت ب 2837%، 16%، 874%، على التوالي، وشهدت في سنة 2020 انخفاض مقارنة بسنة 2019 قدر هذا الانخفاض ب % 0.99 لترتفع في سنة 2021إلى % 16وفي سنة 2022إلى % 874 وتدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة في دعم أرباحها المحققة من التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية.

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية :تبين هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة لتحصيل النقدية من زبائنها، حيث أن المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة.

الشكل رقم(3-13): التمثيل البياني لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-10).

بالاعتماد على الجدول رقم (3-10) والشكل رقم (3-13) نلاحظ أن المؤسسة حققت نتائج موجبة في كل السنوات قدرت بالترتيب: % 31.06، % 2.8، 8.1%، 16.78%0 وهذا راجع إلى أن مقبوضات المؤسسة أكبر من مبيعاتها حيث يدل على كفاءة سياسة الائتمان لتحصيل النقدية من طرف المؤسسة وبالتالي فلها القدرة على توليد تدفقات نقدية من مبيعاتها

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي :توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

الشكل رقم(3-14): التمثيل البياني لنسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-10).

من خلال الجدول رقم (3-10) والشكل البياني رقم (3-14) يبين أن المؤسسة حققت نتائج موجبة في كل فترات الدراسة قدرت ب % 5.7، % 0.218، 2.9%، 13.04%0 على التوالي، الا اننا نلاحظ انخفاض في سنة 2020 وهذا راجع لضعف السياسة الائتمانية التي تتبعها المؤسسة مع العملاء. كما نلاحظ ارتفاع في نسبة العائد في سنة2021وسنة 2022 مما يدل على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال أصولها.

الفرع الثالث: نسب السياسة المالية

سنلخص أهم نسب السياسة المالية من خلال الجدول الموالي الذي يوضح نسب المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (3-11): حساب نسب السياسة المالية المستخدمة في تقييم المؤسسة لمفترة 2019-2022

المقياس	النسب المالية	2019	2020	2021	2022
	نسبة التوزيعات النقدية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /التوزيعات النقدية	4	173	42	105
نسب السياسة المالية	معدل المرونة المالية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /متوسط الديون الاجمالية	0.20	0.007	0.02	0.10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

بالاعتماد على الجدول رقم (3-11) سنقوم بتحليل أهم نسب السياسة المالية لمؤسسة تسيير فندق الاوراسي للفترة 2019 – 2022 على النحو التالي:

نسبة التوزيعات النقدية:

تبين مدى استقرار هذه السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية اعتمادا على تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

الشكل رقم(3-15): التمثيل البياني لنسبة التوزيعات النقدية



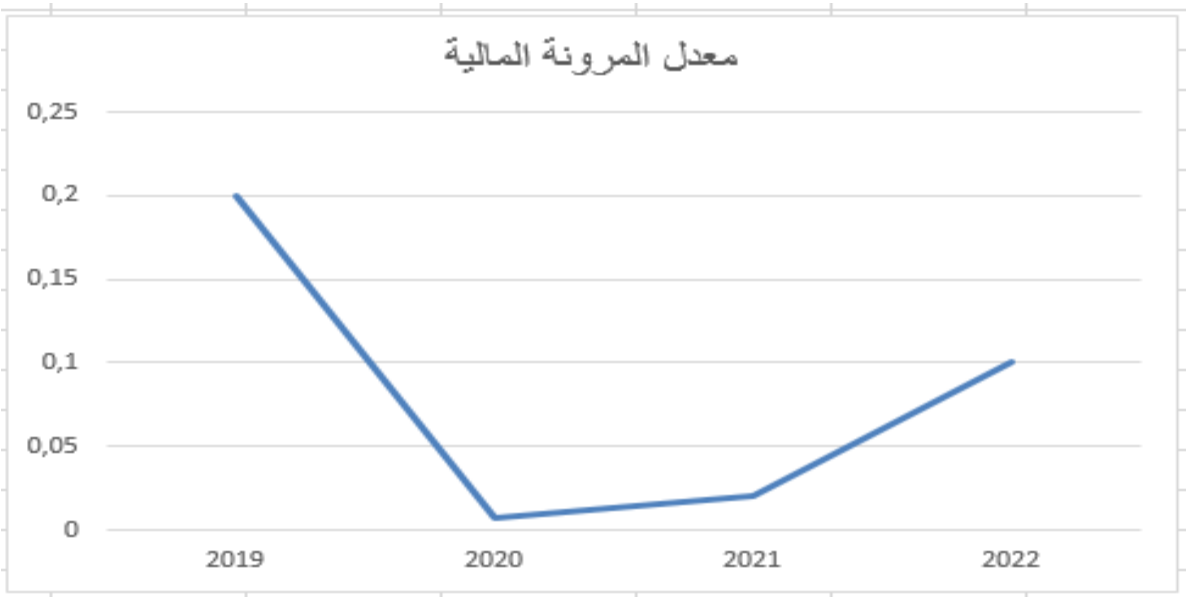
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-11)

ويلاحظ من الجدول رقم (3-11) والشكل البياني رقم (3-15) تحسن هذه النسبة وتباين قيمتها من سنة لاخرى نظرا لتحسن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الامر الذي يطمئن المستثمرين والمساهمين على سياسة توزيع الأرباح.

معدل المرونة المالية:

يبين هذا المؤشر قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

الشكل رقم(3-16): التمثيل البياني لمعدل المرونة المالية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-11).

من الجدول رقم (3-11) والشكل البياني رقم (3-16) تبين قيم هذا المؤشر انه في جميع السنوات لم تستطع المؤسسة من تحقيق نسبة تغطية كاملة لكل ديونه اعتمادا على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مما يعتبر مؤشرا على توقع حدوث صعوبات مستقبلية للمؤسسة في الوفاء بالتزاماتها اذا استمرت المداخيل النقدية على نفس المنوال مما يجعل خيارات التسديد في الاعتماد على سيولة الخزينة المتوفرة او التنازل على بعض الأصول وخاصة المالية منها او الاعتماد على مصادر الخارجية للأموال والتي تكون في معظم الحالات محدودة وعالية التكلفة.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة تسيير فندق الاوراسي في اتخاذ قراراتها المالية خلال الفترة 2019-2022 ،ومن خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة تسيير فندق الاوراسي ،وذلك بحساب بعض المؤشرات والنسب المالية المشتقة من هذه القائمة ،وهي مؤشرات جودة الربحية ومؤشرات جودة السيولة ومؤشرات سياسات التمويل ،والتي تتفرع منها الكثير من النسب والمؤشرات التي تساعد المؤسسة في اتخاذ قرارات مالية رشيدة ،لذا يجب على المؤسسة أن تعتمد بشكل كبير على قائمة التدفقات النقدية وخاصة تحليل المحتوى المعلوماتي لها لمعرفة قدرتها على توليد النقدية واستغلالها في مجالات الاستثمار المربحة، أو قدرتها في توفير السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها وغيرها من المعلومات التي يمكن أن تساعد في اتخاذ مختلف القرارات المالية التي تساهم في توجيه مسار المؤسسة مستقبلا.

خاتمة

يعتبر تقييم أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أمرا ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم أداء المالي المؤسسات الاقتصادية ألا وهي قائمة التدفقات النقدية.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات اهمية بالغة للمؤسسات الاقتصادية ،حيث أن تحليلها بواسطة النسب يمنح للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية نظرة دقيقة حول أدائها ،ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقا نقدية داخلة وأخرى خارجة ضمن ثلاث انشطة تشغيلية ،استثمارية وتمويلية ،لذا فهي تبّين قدرة المؤسسة على ادارة التدفقات النقدية ،وقد اكتسبت قائمة التدفقات النقدية أهميتها من قدرتها على تقديم معلومات يستفاد منها في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتقييم قدرة المؤسسة على استغلال موجداتها ومواجهة تعهداتها عندما تحين مواعيدها واتخاذ مختلف القرارات.

وللإلمام بمحتوى الدراسة تم عرض الموضوع من خلال ثلاث فصول، فصلين خصصا للجانب النظري عرض فيهما مفاهيم نظرية حول تقييم الأداء المالي وقائمة التدفقات النقدية، وفصل تطبيقي تم من خلاله اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة تسيير فندق الأوراسي.

وعلى ضوء هذا تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات.

1. نتائج اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى :تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.

خلال البحث وجدنا أن تقييم الأداء هو عملية قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا لما هو مخطط له مسبقا، على أمل اكتشاف جوانب القوة وتحديد نقاط الضعف .وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية :تعمل قائمة التدفقات النقدية على تقييم الأداء المالي من المنظور النقدي على عكس القوائم الأخرى القائمة على أساس الاستحقاق.**

تأكيد هذه الفرضية حيث أن ما يميز قائمة التدفقات النقدية عن باقي القوائم المالية أنها قائمة على الأساس النقدي.

- **الفرضية الثالثة :هل النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم أداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي.**

بالرغم من دقة النتائج التي تم استخلاصها من قائمة التدفقات النقدية والتي بينت الوضعية المالية لها إلا أنه لابد من استخدام أدوات ومؤشرات أخرى أي تقييم المؤسسة من حيث قدرتها على المنافسة في السوق وكذا جودة منتجاتها، وهو ما ينفي نوعا ما صحة الفرضية الثالثة أي لابد من التكامل بين أدوات تقييم الأداء حتى يتم أخذ فكرة شاملة عن وضعية المؤسسة.

2. نتائج الدراسة

- ✓ تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية مكملة لقائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- ✓ إن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات هامة حول قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات؛
- ✓ قد تحقق المؤسسة نتيجة موجبة ومع ذلك تكون لديها تدفقات نقدية سالبة من خلال أحد أنشطتها الثلاثة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) وهذا ما يضع المؤسسة في حالة عجز عن تسديدات التزاماتها؛
- ✓ إن التفريق بين مفهوم صافي الربح ومفهوم صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤدي إلى قرارات مالية أكثر كفاءة وفعالية من قبل المستخدمين؛
- ✓ خصوصية نتائج مؤشرات قائمة التدفقات النقدية وكونها يمكن أن تكون موجبة (فائض) أو سالبة (عجز) ويعود السبب إلى الفرق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من

أنشطتها الثلاث (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) وهذا ما يميز نتائجها عن غيرها من القوائم المالية الأخرى.

3. الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يتم تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

- ✓ على المؤسسات الاقتصادية أن تعمل على التنسيق بين مختلف قوائمها المالية لكي تضمن تكاملا في نتائج التقييم مستقبلا؛
- ✓ زيادة الاهتمام بهذه القائمة لدورها الكبير في تحسين وضعية المؤسسة من خلال تقييمها واتخاذ القرارات وتلبية حاجات المستفيدين من المعلومات؛
- ✓ العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية وخاصة قائمة التدفقات النقدية وذلك من خلال تحليلها بشكل معمق وبدقة أكبر؛
- ✓ ضرورة اهتمام مؤسسة تسيير فندق الأوراسي بتحليل قائمة التدفقات النقدية وعدم الاكتفاء بإعدادها؛
- ✓ تسيير عناصر الاستغلال بصورة جيدة من خلال التحكم الجيد في الآجال المقبوضة والممنوحة؛
- ✓ محاولة الاستفادة من النتائج السلبية التي حققتها المؤسسة في التخطيط لتفاديها مستقبلا.

4. آفاق الدراسة:

لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع جانبا مهما في المؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، ومن هذا العمل نقترح بعض المواضيع التي تكون مواضيع بحث في المستقبل منها:

- ❖ دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- ❖ كيفية استخدام قائمة التدفقات النقدية في المنشأة الغير مالية؛
- ❖ مدى فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي؛
- ❖ كيفية استخدام قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية؛
- ❖ إعادة الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات تمثل قطاع معين حتى تكون النتائج أكثر مصداقية وأكثر قبولا للتعميم.

المراجع

أولا_ المراجع باللغة العربية.

- **الكتب:**

1.إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

2.توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر،2003-2004.

3.حمزة محمود الزبيدي، **الادارة المالية المتقدمة**، مؤسسة وراق للنشر وتوزيع، الطبقة الثانية، الادن، 2008.

4.جليل كاظم مدلول العارضي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار صفاء النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،2013.

5.جمال الدين المرسي وآخرون، **الإدارة المالية** "**مدخل لاتخاذ القرار** "، الدار الجامعية، 2006.

6.شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة شركة الجزائر بالدواودة، باب عزوز، الجزائر،2008،

7.شعيب شنوف، **الحديث طبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن، 2016.

8.صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

9.زاهر عبد الرحيم عاطف، **ادارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

10. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرناج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر،2011.

11. عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسة**، دار الفكر الجامعي، مصر،2008.

12. عدنان تايه النعيمي، رشيد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي باتجاهات معاصرة**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

13. عدنان تايه النعيمي، **ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

14. عدنان تايه النعيمي واخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن،2007.

15. عدنان تايه النعيمي، **الادار المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2008.

16. وسى صويطي ومحمد مطر، **التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن 2008.

17. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن،2006 .

18. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ولائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل للنش، الطبعة الثانية، الأردن،200 .

19. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

20. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2009.

21. محمد علي وهدان واخرون، **المحاسبة عن التدفقات النقدية**، كلية التجارة، جامعة المنفورة، مصر،2009.

22. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

23. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة** المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن.

24. محمد حكمت، **الادارة المالية الحديثة والمتقدمة**، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

25. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، مصر،2003.

26. محمد صلاح الحناوي، جلال إبراهيم السيد، الإدارة **المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

27. منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، دون سنة.

28. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر 1991.

29. نعمة عباس الخفاجي، **الإدارة الاستراتجية المداخل والمفاهيم والعمليات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية والمذكرات:**
  - **مذكرات الماجستير:**

1. الغريب عجيلة رمضان، **مدي إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

2. العراف زاهية، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ضل قيدي السيولة والربحية**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، (2019،2020).

3. بن علية بن جدو، **الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

4. بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة: مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي** EDIMMA**-الوادي-2009-2010**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/2009.

5. سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.

6. عبد الكريم بوحادرة، **أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة، دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم دراسة حالة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

- **مذكرات الماستر:**

1. أحمد صالحي، **استخدام جدول التدفقات في التقييم المالي قصير الأجل -دراسة حالة مؤسسة برودياك 2012-2013**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2014.

2. فتيحة حجاج، **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

3. زعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011-2012.

4. محمد أحمد محمد أبو قمر، **تقويم أداء بنك فلسطين باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.

5. يوسف الهزيل كريمة، زرزور مبروكة برحومة، **تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية الحديثة –مؤسسة سونلغاز–**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013-2014.

- **مجلات ومؤتمرات:**

1. إسلام هلايلي، نور الدين أحمد قايد، **دور قائمة التدفقات النقدية للخزينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، المجلد 14، العدد 03، 2020.

2. بلخير بكاري، **أهمية مقاربة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

3. حسين أحمد دحدوح، **دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2008.

4. عبد الرحيم محمد، **قياس الأداء: المنشأة والتطور التاريخي**، مجمع أعمال مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية البشرية، مصر، 2008.

5. عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 01-06-2006.

6. عمور حامد، **تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، مجمع أعمال مؤتمر قياس تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.

7. معاليم سعيد، بوحفص سميحة، **انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA –دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل فرح جنرال كابل–**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30/سبتمبر/2017، بسكرة، الجزائر.

8. نادية سامي خضر، **دراسة لإعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف لتنمية والاستثمار**، مجلة بحوث المستقبل، العدد 22، الإصدار 04 ، كلية الحدباء الجامعية، العراق، 2008.

- **المطبوعات الجامعية:**

1. ساجي فطيمة، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2017.

- **القرارات الوزارية:**

1. القرار الوزاري المؤرخ في 26 يونيو 2008 **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19 ، الصادر في2009/03/25 .

ثانيا_ المراجع باللغة الأجنبية.

1. bingilor paymaster frank , oyadonghankereotujames , cash flow and corporate performance ,European journal of accounting auditing and finance research , united kingdom , vol 02, no 07 , 2014.

2. CLARAN WARCH, **Les rations clés du management**, Edition : Village Mondiale, 1998,
3. Fernandez Alain, **Les Nouveaux Tableaux De Bord De Décideurs**, Édition Organisation, France, 2011, Op.Cit.
4. Gérard hirigoyen, **panorama de la gestion**, les éditions d'organisation, paris, France 1996.
5. Josette Peyrard, **Analyse financière**. Librairie Vuibert, 8ème éd, Paris, 1999.
6. Mark.E, Hskins, Robert. HOLT, A cash flow approach to the statement of changes in financial position, Journal of accounting Education? Volume 4, Issue 2, Autumn 1986

المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر: **www. Sgbv. dz**
2. الموقع الإلكتروني للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) : **www.cosob.org**
3. الموقع الإلكتروني لمؤسسة فندق الأوراسي:
. **www.el-aurassi.com/reserveroffre.php**

الملاحق

الملحق 01: جدول تدفقات الخزينة من 01-01-2020 إلى 31-12-2020

Raison Sociale	EGH SPA CHAINE EL AURASSI
Activite	Hôtel,Bars,Restaurants
Complément Adresse	2, Bd Frantz Fanon les tagarins Alger
Ville	ALGER

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Période du 01/01/2020 Au 31/12/2020

Rubriques	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :			
Encaissements reçus des clients		1 001 190 586,16	2 411 753 108,64
Encaissement autres tiers		3 267 189,07	7 010 904,33
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		- 946 293 944,22	- 1 669 356 805,00
Décaissement autres tiers		- 12 939 783,86	- 16 531 496,03
Intérêts et autres frais financiers payés		3 840 860,64	- 27 743 143,16
Impôts sur les résultats payés		- 26 335 221,36	- 66 460 925,24
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**22 729 686,43**	**638 671 643,54**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**22 729 686,43**	**638 671 643,54**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		- 137 561 235,39	- 447 449 982,97
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			- 1 204 306,27
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			1 673 176,77
Intérêts encaissés sur placements financiers		62 500,00	101 250,00
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**- 137 498 735,39**	**- 446 879 862,47**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		- 131 350,00	- 144 092 050,00
Encaissements provenant d'emprunts		2 762 777 885,11	1 244 731 054,27
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		- 2 893 666 084,59	- 1 064 805 163,76
Subventions (74;131;132)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		57 728 638,99	- 7 918 673,41
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**- 73 290 910,49**	**27 915 167,10**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**- 188 059 959,45**	**219 706 948,17**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**- 995 078 377,13**	**- 775 371 428,96**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**- 807 018 417,68**	**- 995 078 377,13**
Variation de trésorerie de la période		**- 188 059 959,45**	**219 706 948,17**
Résultat comptable		**- 660 648 992,29**	**22 512 054,63**
Rapprochement avec le résultat comptable		**807 018 417,68**	**995 078 377,13**

الملحق 02: جدول تدفقات الخزينة من 01-01-2021 إلى 31-12-2021

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE CUMULÉ

DU 01 JANVIER 2021 AU 31 DÉCEMBRE 2021

Rubriques	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :			
Encaissements reçus des clients		1 072 770 316,95	1 001 190 586,16
Encaissement autres tiers		30 601 570,05	3 267 189,07
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		- 951 418 066,97	- 946 293 944,22
Décaissement autres tiers		- 60 458 532,98	- 12 939 783,86
Intérêts et autres frais financiers payés		- 6 855 302,72	3 840 860,64
Impôts sur les résultats payés			- 26 335 221,36
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**84 639 984,33**	**22 729 686,43**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**84 639 984,33**	**22 729 686,43**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		- 25 221 616,32	- 137 561 235,39
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		- 1 000 000,00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		902 751,36	
Intérêts encaissés sur placements financiers			62 500,00
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**- 25 318 864,96**	**- 137 498 735,39**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		- 1 981 018,00	- 131 350,00
Encaissements provenant d'emprunts		438 577 866,53	2 762 777 885,11
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		- 397 609 665,05	- 2 893 666 084,59
Subventions (74;131;132)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		- 3 529 664,05	57 728 638,99
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**35 457 519,43**	**- 73 290 910,49**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	07	**94 778 638,80**	**- 188 059 959,45**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**- 807 018 417,68**	**- 995 078 377,13**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**- 901 797 056,48**	**- 807 018 417,68**
Variation de trésorerie de la période		**94 778 638,80**	**- 188 059 959,45**
Résultat comptable		**- 506 920 133,02**	**- 660 648 992,29**
Rapprochement avec le résultat comptable		**901 797 056,48**	**807 018 417,68**

الملحق 03: جدول تدفقات الخزينة من 01-01-2022 إلى 31-12-2022

مجمع فندقة، سياحة وحمامات معدنية
HÔTELLERIE, TOURISME & THERMALISME

سلسلة الأوراسي
Chaine El Aurassi

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE CUMULE

DU 01 JANVIER 2022 AU 31 DÉCEMBRE 2022

Rubriques	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :			
Encaissements reçus des clients		1 801 095 335,75	1 072 770 316,95
Encaissement autres tiers		6 917 210,38	30 601 570,05
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		- 1 533 939 295,41	- 951 418 066,97
Décaissement autres tiers		- 5 945 500,07	- 60 458 532,98
Intérêts et autres frais financiers payés		- 5 570 502,84	- 6 855 302,72
Impôts sur les résultats payés		69 141 330,00	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		331 698 577,81	84 639 984,33
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		331 698 577,81	84 639 984,33
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		- 13 354 143,52	- 25 221 616,32
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		- 2 159 850,00	- 1 000 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			902 751,36
Intérêts encaissés sur placements financiers		25 000,00	
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		- 15 488 993,52	- 25 318 864,96
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		- 3 133 610,00	- 1 981 018,00
Encaissements provenant d'emprunts		171 068 120,83	438 577 866,53
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		- 241 131 878,79	- 397 609 665,05
Subventions (74;131;132)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		- 20 141 676,91	- 3 529 664,05
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		- 93 339 044,87	35 457 519,43
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		222 870 539,42	94 778 638,80
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		- 901 797 056,48	- 807 018 417,68
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	7	- 1 124 667 595,90	- 901 797 056,48
Variation de trésorerie de la période		222 870 539,42	94 778 638,80
Résultat comptable		**37 920 150,24**	**- 506 920 133,02**
Rapprochement avec le résultat comptable		184 950 389,18	601 698 771,82